المصادر الأصولية عند المالكية
دراسة في النشأة والمدونات والخصائص

إعداد
أ. د. مولاي الحسين بن الحسن الحيان

المقدمة

الحمد لله وكيك، وسلم على عباده الذين اصطفى، وخصوصاً نبياً المصطفى.

المصادر الأصولية عند المالكية: دراسة في النشأة والمنشونات والخصائص

تعود صلتنا موضوع إسهام المالكية في علم أصول الفقه إلى أيام انتقائيين طالباً بدار الحديث الحسني المتزوج من تلاميذه في الديانة الإسلامية العليا، حيث تلقت الملاحظات الممتعة في المذهب المالكي اصزواً وتاريخًا من شيخنا الباحثة المطلعة، الدكتور عمر بن عبد الكريم الحبشي برحلة مضحجه في علم الله، باسلوب الشقيق، وتعليماته الذكية، ونظرته المشرفة في تراث المذهب المالكي تاريخياً وعلماً، اصزواً وإنتاجاً. كانت حكيلة تلك الملاحظات وما يتخللها من نقاش ومذاكر، مؤلفاً قليماً في مواضيع ثقافة، تمس المذهب المالكي في عمقه وتبنص الباحثين في تراثه بالجوانب البكر التي مازالت تغطي قريباً من البحث والتحقيق والتحري، وذلك هو كتابنا "محاضرات في تأريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي"، اُفاد فيه - رحمه الله - واجد.

وكان ما علق بالنفس من تلك الملاحظات الممتعة، المشوف إلى متابعة إسهامات المالكية في علم الأصول، ومنحاولة استكشاف حقيقة هذه الإسهامات، ومدى مشاركتها في بناء صرح علم الأصول وبرورة قواعده. وظل هذا المراياً ملزاً لي وطموحاً ي nghị في العناية والإرجاع، والنفس - كعامتها - تماشياً وتصرف إلى أن أعلنت - مشكورة - دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدءه عزماً الأكيد على تنظيم المؤتمر العالمي الأول للحاجات عبد الوهاب البغدادي، وجعلت في أحد محاربه الأساسي: المصادر الأصولية عند المالكية، فوجدتها فرصة ذهبية لتحقيق أمينة ليطالت ذي خطط لهما لتم الموفق، وأمل يباولي كلما جلت النظر في تراث المالكية.

فجزى الله القائمين على دار البحوث خيراً، وأتتهم على ما بذلوا وذلكاً من صعاب

 أمام الباحثين، ونشروا من كنوز التراث الإسلامي وإعلامه.

المؤسس العالمي لدار البحوث "دبي"
وكانت هذه المشاركة منقية من مناقبها الكثيرة، حيث أحيت في النفس ذكريات علمية عالية، وأذكت جذوة الاهتمام بموضوع محبب إلى النفس، توجه إلى خوض غماره، مشتاقا إلى ركوب مهبمه. فجاءت هذه المحاولة المتوضعة لإمالة اللبام عن جهود المالكية في علم الأصول، ومدوناتهم في هذا المضمور.

وقد عالمت الموضوع وفق المخارج الآثية:
اولأ: نشأة الفكر الأصولي عند المالكية.
ثانياً: دعوى قصور المالكية في الأصول.
ثالثاً: إسهامات المالكية في علم الأصول.
رابعاً: قراءة تقويمية لهذه الإسهامات.
خامساً: فهرس مصادر المالكية في الأصول. (اليث الثبث الببليوغرافي).

كتبته في الطائف ليلة الاثنين لثلاث خلوف من ذي القعدة
عام 1423 هـ الموافق 5 يناير 2003 م، عبد ربه، وأسير ذنبي,
مولاي الحسين بن الحسن بن عبد الله الحليان التفاضلي عفا الله عنه

المؤتمر العلمي لدار البحوث "دبي"
1- نشأة أصول الفقه عند الملكية:

يذهب الملكية إلى أن الإمام مالكًا رحمه الله أولاً من تكلم في أصول الفقه، وفي الغريب من الحديث، وفسر كثيرًا منه في موطئه (1). وإن كانوا لم يدعوا أنهو أول من الف فيه على سبيل الاستقلال. وهو بلا شك من أوائل من تكلموا في هذا العلم. يعزز ذلك من جهة الراحلة التي جرت بيه وبين عالم مصري الليث بن سعد، حيث يعرض فيها الإمام مالك فضل علم أهل المدينة وترجيحه على علم غيرهم، واقتداء السلف بهم، وبيبهن الليث بن سعد مناقشة إياه في الاحتجاج بالعمل في خطاب كله أدب ولطف (2). ولا شك أن في الرسائل إشارة في النصوص، وإرادات تواصلية يدعو بها علل المواقع إلى التدوين. ومن جهة أخرى ما في ثنايا المطاوعة من قوانين، ونكت تشريعية، يلبقها كل من مارس الكتاب قراءة وبحثاً وتحمساً. وقد اثيرت إلى هذه الخاصة في الموطن المعادي أبو بكر بن العربي - وهو الخبير بالمذهب أصولاً وفروعاً - في مقدمة القبض قائلًا: إذ بدأ مالك رضي الله عنه على تمهيد الأصول للضريع، ونбе فيه على معظم أصول الفقه، التي ترجع إليها مسائله وفروعه (3).

علي أن نشأة أصول الفقه عند الملكية (4) ظهرت أول ما ظهرت في شكل مجموعة من الردود على مختلف الآية المجتهدين، وظهرت هذه الردود بعد وفاة الإمام مالك رحمه الله، ذلك أن الذين عارضوا آراءه في حياته لم يبقوا آذانًا صاغية، وبخاصة في المدينة التي كان فيها ممتهنًا منقوصًا ومحدداً ومدروساً، فلم يراهم طيلة حياته فيها أحد، واشتهرت فيها القولة المأثورة: 547 يتفن ماك بالعنة؟!

(1) الفكرة السامي: 1/335
(2) أنظر رسالة مالك وجوامعها في المدارك: 1/44-40، وإعلام المواقعين: 3/82-31.
(3) تصفحة: 55-84.
(4) انتهى في هذا البحث على كتاب د. محمد الحسن، وله إبأه: مدخل إلى أصول الفقه الملكي ص 18 وما بعدها.
وفي أواخر القرن الثاني ظهرت في مراكز العلم بالعراق ومصر حركة فكرية حاولت
نظام المذاهب وتبنيت أسس الانتصاف في مسائل الحلف، حيث أن مصطلحين ينظرون
إلى طريق الاستقلال نظر المقارنة والتصنيف، فوجدوا في تنظير الآدلة الجزئية قواعد عامة
للاستقلال، واستخرجوا من تصنيف ضروب الاستنباط قواعد كلية لاستخراج الأحكام من
أنفسها. وامتلاك هذا القرن مراجعات ومجادلات بين أئمة المذاهب حول الانتصاف بنوع من
أنواع الاستقلال وعدم الانتصاف بها.

ففي العراق كان الميدان يسمحا لأبي حنيفة وأصحابه. وكانت أئمة مذهبهم - كما
هو معروف - تعتمد بعد الكتاب والسنة الصحيحة على الاستحسان والمقاييس
الاجتماعية. ومع مناهضة الشافعية المذهب الحنفي في العراق، اشتهر الجدل والمناظرات
بين أنصار المذهبين، فإن الملكية لم يكونوا يملؤون عن هذا السجال العلمي ذكر أن القاضي
إسماعيل بن إسحاق البغدادي - وهو من منتقدي مذهب أبي حنيفة - يقال: إنه لبث
أربعين سنة يبت ذكر أبي حنيفة من العراق (1)، وصنف كتاباً في الرد عليه، وعلى تلمسنه
محمد بن الحسن، كما كتب في الرد على الشافعي في مسألة الحنفية (2).

غير أن المذهب الحنفي لم يشكل خطراً كبيراً على الملكيين، بل رأينا عكس ذلك، إذ
إن علماء الملكية - بالخصوص أسرة آل حماد بن زيد - كانوا دائماً يهددون الحنفيين في
عقر دارهم، هذا إذا اعتبرنا أن العراق ظل مهد آراء أبي حنيفة.

ولقد كان المذهب الشافعي أشد خطورة على الملكية، لأن مراكز الإشعاع الملكي
انقلت في وقت مبكر من المدينة إلى مصر، ومن مصر إلى إفريقيا والأندلس. ولا انتقل
الإمام الشافعي إلى مصر وهو مشبع بعلوم الملكية، و المجتهد في تأسيس قواعد التشريعية
على مبادئ أكثر شمولية من الآراء الملكية، جعلت آراؤه هذه تدبر في الفكر الملكي
وجذب إليه بعض مفكريه، حتى اضطر بعض المعتصمين لآراء الإمام مالك أن يتشاجر مع
الإمام الشافعي في حادثة مشهورة، هي قتله مع قتله بن أبي السمح (3). ويدول الملكية:

(1) الدارك: 280/4
(2) الدارك: 291
(3) أنظر: الدارك:80/279-280

المؤتمر العلمي لدار البحوث "جري"
إن هذه المشادة حملت الإمام الشافعي على أن يستقل بماذهبه، بينما كان يقول دائماً:
مالك استاذي، وما أحد من على في العلم من مالك، ومالك حجة بني وابن الله.
وبعد انقطاع الإمام الشافعي عنذهب المالكية صار الخطر واضحاً ما صار حملة
الفقه المالكي مثل أبناء عبد الحكيم ميليون إلى أقوال الشافعي، حتى إن إسحاق الشيرازي
ذكر محمد بن عبد الحكم في عداد الشافعية، ولم يذكر إنه مالكي. وبقول القاضي
عباس: إن محمد بن عبد الله صحب الشافعي، وكتب عنه، وخصوص به. بعد أن
المتارزمات التي كانت بينه وبين البويتي، جعلته يعود إلى مذهب والده المالكي بعد وفاة
الإمام الشافعي. وقد أفه في الرد على الإمام الشافعي فيما خالف فيه الكتاب والسنة،
وعلى أهل العراق.

وقد كثرت هذه الردود على الإمام الشافعي من قبل علماء المالكية، وفي مصر، فذكر
في مقدمتها: رد ابن عبد الحكم (ت 219 هـ) المتقدم، ورد أبي بكر أحمد بن مروان بن
محمد المالكي (ت 289 هـ).

وفي إفريقية تشد الدنيا بالرد على الشافعي تدعيماً للمالكية، ومناصرة للذهب،
ورداً لهجوم الناس فيف، فيؤلف أبو عبد الله محمد بن سحنون (ت 256 هـ) كتاباً في الرد
على الشافعي، كما رد عليه أبو العباس عبد الله بن طالب الشمسي (ت 275 هـ)،
وأبو عثمان سعيد بن محمد بن الحداد القزازي (ت 320 هـ) وابن بكر محمد بن

المؤتمر العلمي لجامعة البحوث "دبي"
المصادر الإصولية عند المالكية: دراسة في النشأة والبديعات والخصائص

اللباد القيرواني (ت 333 هـ) (1)، وابو زكرياء يحيى بن عمر القيرواني (ت 289 هـ) (2)، وأبو عمر يوسف بن يحيى المغامي - دفين القيروان - 388 هـ (3) وآخرون.

وأمام هذا الردود المتكررة على الشافعي من قبل المالكية، يُتُبَحَّرُ للمنظوم أن الدافع إليها ميل الإمام الشافعي إلى مخالفته شيخه مالك في بعض أصول الأستدلالي مثل: عمل أهل المدينة، وسد الذرائع، والمصالح المرسلة، حيث ناقش الشافعي المالكية في هذه الأصول مناقشة أشد وأعنف، خاصة في كتابيه: اختلاف مالك والشافعي، اختلاف الحديث.

ولكن ضاعت هذه الردود في معظمها - باستثناء كتاب ابن البابا، وقطعة من كتاب يحيى بن عمر - مما يحوّل دون الوقوف على طرائق هؤلاء في المنااظرة والاستدلال، والمسائل التي شملها النظر والاجتهاد في ردوهم، فإن ما تبقى منها يكشف لنا بعض ملامح منهجهم القائم على استعراض مسائل فقهية متنوعة من المذهبين، وتحليلاً، ومناقشة دلائلها، والرد على المخالف، كل ذلك مع استعمال الرواية المسندة في الحديث، والذدة في عرض الرأي المخالف، واتباع أساليب حواري في المناقشة بدأ بقوله: أيكما أشد إعظاماً الحديث رسول الله ﷺ؟ أيكما أتيت وما رويا عن رسول الله ﷺ، مالك... ما أنت؟ (4). وكان الخلاف بين المالكية والشافعية مرتكزاً في بدايته على تبادل الآراء في تحكيم مجموعة من الجريءات الفرعية، وما حاول كل فريق الإدلاء بحجة في هذه الفرعيات، انتقل

1. له كتاب في الرد على الشافعي، ولهما الإصطلال الوحيد المينيبي من روابط فقه المالكية الإقرارية على الإمام الشافعي، وقد طبع بعدة عبادة عبد المجيد بن حمد بن حسن عام 1406 هـ.
2. له كتاب الجملة في الرد على الشافعي كما في قضية فرضية: 184، والمدارك: 4/ 2، والدمجاء: 2/ 200. وتحتضن الكتبية الأثرية بالفلقون بفطنة ومنه، انظر: دراسة للناحية أبو الافحان حول يحيى بن عمر من خلال كتابة المذكور في مجلة معهد المخطوطات العربية (مجلد 29 ج 2 شوال 1405 هـ، ربيع الآخر 1406 هـ - 1308 م.
4. أقرأ ناظم من هذه الردود في كتاب ابن البابا ص 9 وما بعدها.

المؤتمر العلمي لدار البحوث "دبي"
الخلاف إلى مستوى مبادئ أصولية بحسب تقوم كل منهما وفق منهجه الخاص (1).

وقد بين الإمام الشافعي في رسالته، وفي كتابه اختلاف الحديث؛ وفي كتاب الأم

أسس مذهبته التي تنتمي في مبادئ تختلف في مئهيا عن الأصول المالكية منها:

1- إعطاء الأولوية للحديث الموفر.
2- عدم اعتبار العمل مفسرا للحديث.
3- اعتبار إجماع أهل المدينة لا ينفصل عن إجماع الأمة.
4- حصر الإجماع فيما علم من الدين ضرورة كعدد الصلوات مثلًا.
5- عدم اعتبار المصلاح التي لم تنص عليها الشارع.

ولقد كانت هذه الآراء طعناً في المبادئ المالكية، نهب علماؤهم يبحثون في

استخلاص الأسس لمذهب الإمام مالك ووضوح مناهجه، لكن أكثر اعتمادهم كان على

المجتمع التي تنبت إحسانية الإمام واحتفاظه، ناشطوا بنقاط شخصيته أكثر ما عانوا بتقوع

آرائه.

ولا يفوت في هذا السياق مراجعة الظاهرة للمذهب المالكي بالأندلس، واستهداف

كل أصوله بالدليل والتنسيف، مما اضطر المالكية إلى الدفاع عن مذهبهم، وعن إمامهم،
وخرجتهم مع أبي محمد بن حزم (ت. 945 هـ) من معارف مشهورة (2).

ولا شك أن هذه الردود ومناظرات الخلافين هي التي جددت عند المالكية ضرورة إبراز

الأسس مذهبهم الديانة، وعرض آرائهم في الأصول، فجاءت هذه الآراء في المراكز المتقدمة

متنورة بين ثمانية مادة كتب الردود والمناظرات والجدل والخلاف، ثم ما لبثت أن بدأت معلماً

تتضح في شكل مؤلفات مستقلة يبداء من القرن الثالث الهجري.

(1) أنظر:B. C. خلق من هذه المسائل الفرعية التي كانت محل خلاف بين المذهبين في: مدخل أصول الفقه المالكي

(2) الإسلام:، بروت 1994 م.

المؤلف العلمي لـ "البود" "جيبي"
2 - دعوى قصور المالكية في أصول الفقه:
آثار بعض الباحثين المعاصرينوقف قصور المالكية في علم اصول الفقه فهماً وتدريساً وتاليفياً، وكان جهل اعتمادهم في تشييخص هذا القصور أمرين:
الأمر الثاني: نقول مستغلقة مجمولة، غير واضحة ولا كافية ولا شافية في مراد أصحابها بها، كالذي نقلوه عن ابن رشد الحنفي (ت 599 هـ)، والعلامة ابن خلدون (ت 880 هـ)، وابن العباس المقرى (ت 410 هـ) نصف المدرسة الأصولية المالكية بالضعف وقلة الإنتاج.
والبحث يقتضي الوقوف عند هذين الأمرين للتأكد من صحة دلالتهما على ما قصدوا.
أولاً: نبدأ بالأمر الأول وتساؤل هل الاقتصار على طريق الشافعية والحنفية في تدوين قواعد العلم يعني تجاوزاً للمذهب المالكي، وإفلاً لأجهود علمائه، وخلوهم من تأسيس منهج أصولي متميز؟
الحقيقة أن منهج المتكلمين في الكتابة الأصولية أسسه الإمام الشافعي برسالته الأصولية، وتبعه في ذلك فقهاء الشافعية، والمالكية، والحنابلة، والشيعة الإمامية والزيدية والإباحية. ولقد استشهد هذا منهج العلمي الكثير من علماء المذاهب الأخرى، فأبدعوا في تطوير علم الأصول موضوع، وأكملوا من التأليف فيه، وأوسعوا مجال البحث والنظر في

قضاءه. ومنها كانت عناية المتكلمين الشافعي يعد هذا المنهج تاليغاً ومتاعقاً وتدريباً لتوفيق
نشاط غيرهم من أرباب الطوائف الأخرى، سلبت لهم الرعاية والقيادة فيه، ونسب إليهم
المذهب بتجاهله ومناهجه، وأصبح معروفاً بذهب المتكلمين. بينما هو في حقيقة أمره
يعني في الأصول عموم اتباع هذا المذهب. أو إن شئت قلت: يدخل فيه كل من ارتبط
منهج الإمام الشافعي في أصول الفقه (1).

ثم لا نتعود السواب إذا قلنا: إن أساسين علم أصول الفقه على طريقاً المتكلمين،
كإمام الحرمين الجوزي (ت 784 هـ)، وأبي حامد الغزالي (ت 505 هـ)، وفخر الدين الرازي
(ت 606 هـ)، وسفي الدين الأзадي (ت 631 هـ)، كانوا علامة على إمام الملكية في عصره،
الأصولي الغزالي، المناظر الباقرة، جامع مباحث الفن، الإمام القاضي أبي بكر الباقلاني
(ت 644 هـ)، حيث تأثروا بإذاعة وعبارة، فتأثروا من النقل عنه، ومباحثاته في مصنفاته،
خاصة الأصولية منها مثل: التنقير والإشادة، والمقنع في أصول الفقه.

وتوالت كتابات الملكية في أصول الفقه على منهج المتكلمين (2)، فنجد أبا الطفيلة
الباحي (ت 647 هـ) إثر رجوعه من المشرق، وقد تشع بالحديث والأصول والجند بضع
مشروعاً أصولياً ضخماً، ينافع فيه عن النظريات الأصولية الرائجة في أوساط الملكية على
أساس من المنهجية الكلامية والتحقيق المنطقي الجندلي، فتغذر كتبه (إحكام الفصول)
و(المهاجف في ترتيب الحجاج) و(الإشارات) و(الحدود) إشبةً في إعمال الجهاد والرأي
والنظر والجند، سواء في أصول الفقه أو في أصول الدين.

وجاء أبو عبد الله المازري (ت 536 هـ) نشرح برهان الإمام في كتابه (إيضاح المخصول
من برهان الأصول)، ولف القاضي أبو بكر بن العربي (ت 536 هـ) كتابه (المخصول في علم
الأصول)، واختصراً رضي الحفيد مستصفي الغزالي في كتابه (الضروري في أصول
الفقه)، وشرح أبو الحسن الأبيماري (ت 616 هـ) البهران في كتابه (التحقيق والبيان في

(1) انظر: الفكر الأصولي للمدكتور عبد الوهاب أبي سليمان ص 444
(2) انظرنا في التعديل على الطبع المداول.

المؤرخ العلمي لحار البحوث "دبي"
شرح البرهان)، واختصرا ابن رشيق (ت 320 هـ) المستصفى في كتابه (ليب المخصول في علم الأصول)، وألف أبو عمير بن الحاجب (ت 424 هـ) مختصرين في الأصول، وأبو العباس الغرافي (ت 484 هـ) تنقيح الفصول وشرحه، وغير هؤلاء كثير.

يضاف إلى ما تقدم أن المتاحين من الخفيفية والمالكية والشافعية قد سلكوا في تدوين مباحث الأصول طريقة جمعوا فيها بين الطريقتين السابقتين، حيث راعوا فيها أصول الملكية والشافعية الخفيفية، فاعتبروا بتحقيق القواعد الأصولية على منهج المتكلمين بإقامة الأدلة العقلية والنقلية على إثباتها، مع الأعتناء أيضاً بتطبيقاتها على الفروع الفقهية على منهج الخفيفية.

وكان من أفلا من المالكية على هذا النهج، أبو القاسم ابن جزي الغرافي (ت 741 هـ) في كتابه (تقرير الوصول إلى علم الأصول)، وأبو عبد الله الشريف التلمعاني (ت 771 هـ) في كتابه (مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول)، وأبو إسحاق الشاطبي (ت 790 هـ) في كتابه (المواقف)، وشراح (جمع الجوامع لابن السبكي) من الملكية كاببي العباس خلولو (ت 898 هـ)، وأبي عبد الله الخطاب (ت 954 هـ)، وأبي زيد البناني (ت 1198 هـ) وغيرهم.

نخلص ما سبق إلى أن ما جرى عليه الأصوليون من الاكتفاء بذكر طريقة المتكلمين، وطريقة الخفيفية في تأليف أصول الفقه، لا يعني بالضرورة تنفيذ الملكية من صياغة مباحث هذا العلم، ولكن يجب قواعده، وإرساء دعائمه، بل شاركوا مشاركة فعالة تشهدهم، وطول باعهم، وتغنوهم في هذا العلم.

ثانياً: أما النقل المنصوب لأبي رشد الخفيفي، وابن خلدون، والقريني، في ضعف المالكية وقلة زادهم في الأصول، فهي نقل شهيدة يشوبها كثير من اللبس والاحتمال.

(1) انظر: أصول الفقه للمشير العربي اللوه ص 58.
أ - ابن رشد: يقصص ابن رشد فيما نقلوا عنه إلى بيان شرعية النظر في كتب القدماء (الفلسفية)، لأنها أساس المعرفة العلمية الفلسفية. ومع ذلك بأن الفقه إذا كان يتعلم ويستفيد مما شيده الأسلاف من معارف وعلوم تخص القياس الفقهي (علم أصول الفقه)، فكل ذلك يجب أن تستفيد مما شيده القدماء في مجال القياس العقلي (علوم المنطق).

وبن كلامه: «وأما الذي أحوج في هذا إلى التمثيل في صناعة التعلّم، وهذه صناعة أصول الفقه والفقه نفسه لم يكمل النظر فيه إلا بعد زمن طويل؟ ولو تأمل الإنسان من تلقاه نفسه أن يقف على جميع الحجج التي استنبذها النظر من أهل المذاهب في مسائل الخلاف التي وقعت المناطرة فيها بينهم في معظم بلاد الإسلام - وما عبد المغرب - لكان أهلان يضحك منه، لكون ذلك في حقه ممتعاً، مع وجود ذلك مفروغاً منه» (1).

والمست أدري كيف استقام لهم أن يفهموا من هذا النص: «أن علم الأصول بروج في جميع البلدان ما عدا المغرب» (2) مع أن ابن رشد يقصص أن المناطرات الفقهية التي كانت تنظم بين أئه المذاهب الفقهية المختلفة في جل أقطار المشرق العربي، حيث التعدد المذهبي قائم، لا يعرفه المغرب - العرب الإسلامي عموماً - بذلك الزخم المعروف هناك؛ حيث كانت السيادة فيه - وما زالت - للمذهب المالكي (3).

وضعف المغارة في البحث والمناظرة حقيقة فرا أكثر من واحد، وعبر عنها الباجي في مقدمة النهاية بقوله: «فإني لم رأيت بعض أهل عصرنا عن سبيل المناظرة ناكين وعن ستين المجاعة عادلين، خائتين فيما لم يبلغهم علمه، ولم يحصل لهم فهمه، مرتقبين ارتاباً الطالب لا مرير تعقيبه، والはずです إلى نهج لا ينحدي طبيقه، أزمعت على أن اجمع كتاباً في الجدل...» (4).

(1) فصل المقال ص 92.
(2) مباحثات في تاريخ المذهب المالكي ص 72. وثيقه كل من تناول الموضوع بعده.
(3) اعتبارات في أصول الشريعة الإسلامية ص 65-72.
(4) النهاية في ترتيب الحجاج ص 1.

المؤسّر العلمي لدار البحوث "مبي"
إذ كيف يقصد ابن رشد علم أصول الفقه وهو راحف في بلده، دائب بين أهله، نافقة سوفه. فهذه مؤلفات الباجي كالإشارة، وإحكام الفصول متدائة في مدارس الأندلس إقرار وإجازة (1). وهذا العلامة ابن حزم (ت 450 هـ) قد فتن بدروه ومصنفاته في الأصول فقهاء الملكية، وأرهقهم مناظرته وجدله في مبورة وغيرها من مدن الأندلس، خاصة قبل عودة الباجي من المشرق (2). ناحيك عن فظائل معاصرين لابن رشد، حلقوها في آفاق علم الأصول تاليفاً وتدريساً ومناظرة، كالقاضي ابن العربي، وأبي محمد الشبلبي (ت 551 هـ)، وأبي الحسن الفوزي (ت 531 هـ)، وأبي الحسن ابن النهاء (ت 576 هـ)، وغيرهم (3).

وفي سويف قرشية نفسه اصولي بارع ومتمكن نظر، اختصر مستصفي الغزالي اختصار مناظر مناقش، ومحرر مستقل، مكتفياً بما يحتاج إليه من صناعة الأصول (4). بل إن كتابه (بداية المجتهد) يمثل أكمل تموذج لتطبيق أصول الفقه تطبيقاً ممنهجاً على كامل أبواب الفقه السنوي، يعتبرها الفقه معياراً ومرجعاً للبيان والتراكيب.

وفي (البداية) أيضاً إيحاء إلى علم شرعي جديد، سيجبر في شكله النهائي بعد قرن ونصف على بد شيخ المقاصد أبي إسحاق الشاطبي، وهو علم مقاصد الشريعة. أبعد كل هذا بقال: إن ابن رشد الحفيد يتهم الملكية بقصورهم في علم الأصول؟!

ب - إبن خلدون: وصف ابن خلدون الملكية بأنهم ليسوا باهل نظر، واعتبان أن تأليفهم في فن الأصول والجدي اقل من تأليف الحديثة والشافعية (5).

إذ لم تلق هذه النهمة من العلامة ابن خلدون في حق أهل مذهب قبولوا واستحسنوا، حيث يرى الباحثون في العادات الملكية أنها تحمل من الغلط والمجتنبي الشيء الكثير (6)، وتنطوي على مغالاة ومغالاة لا حدود لها (7)، فإننا نرى الإشارة إلى أن طريقة ابن خلدون

المؤسس العلمي للحدود "ديب"
في البحث استقراءً، إذ ينطلق من جزئيات الواقع ليستخرج منها احكاماً عامة كلية عن الحضارة والعمران ورابطةهما بالعلم والتعليم، وهي في الوقت نفسه استنباطية تعبر عليه تصوراً معياناً لواقع حسب تلك الأحكام الكلية العامة (1).

وهذا ما يفسر إعماله الكثير من المعلومات التي لا تدخل في نطاق تلك الأحكام وإلا فكيف نفسر إعماله لإنتاج مالكية الأندلس الحضرة والمشهر والطريف أحياناً في مجال اصول الفقه والجندل، وقد تدفق على يدي البابا، وابن العربي، وابن رشد الحفيد، والشاطبي وأمثالهم إن لم نستحضر مقولته القاسية المبررة بصورة قاطعة وكلية وعامة في حق المذهب المالكي إذ يقول: "وفي مذهب مالك غضاً، ولم يأخذه تنفيذ الحضارة وتهديبها كما وقع في غيره من المذاهب" (2).

وهو يشير إلى ما علمه المذهب الحنفي والشافعي في المشرق من النظر والاجتماع والبحث في الأصول والجندل.

وكيف نبرز اعتقاداً بأن علماء المذهب المالكي لم يحروروا أصوله، ولم يقيموا أدلةه، ولم يستطيعوا وضع نظريات مذهبية تجعل المفتي قادرًا على إدراج المسائل الفرعية تحت قواعد عامة مضبوطة، تسهل عملية الاختيار والتنظيم والقياس إذا لم نذكر قوله في حفظهم: "وأما المللية فالآثر أكثر معتمدهم وليسوا باهل نظر، وأيضاً فافتكروا أهل المغرب وهم بادية غفل من الصناع إلا في الأقل" (3).

وكيف نفهم سر قسوته على فاس - عاصمة المغرب العلمية - وحكمه عليها بالخمر من العلم، وهو نفسة تتمد على شيوخها (4) القادمين إلى فاس إذ ترجمة أبي الحسن المريني. ثم بر خروجه من فاس باختيائه إلى ملاقاة شيوخ القدامى الذين رجعوا إلى حاضرهم فاس (5) إذا نحن نسبي نظريته في العرمان؟

---

(1) انظر: فضايا ثقافية عبد المجيد الشرقي ص 411-412.
(2) المقدمة ص 381.
(3) المقدمة ص 457.
(4) المقدمة ص 150.
(5) انظر: برنامج المجري، ص 101 وما بعدها.

المؤتمر العلمي لدار البحوث "ديب"
وقد يكون موقفه من اختصاصات العلمية في الفقه والأصول أثر في بلوغ هذا الموقف المجاني المنتقص من قيمة الفكر المالكي ومقدره على الإبداع والابتكار والتفوق. ولهذا كان يقدم في الأصول (يأبى النظام) لابن الساعاتي على مختصر ابن الحاجب الأصلي، ويقول:

إنه اعتقد بالفسق، زعماً أن ابن الحاجب لم يأخذه عن شيخ (1).

هنا أنصف ابن خلدون نفسه، وهو عارض قضاة المالكة، الإمام البحر الهمام، الأصولي المتكم المنظر، يعني بفعل الأصول تدريساً وتأليفها، وشرح أرجوزة لسان الدين بن الخطيب في أصول الفقه شرحاً لا غاية ورابة في الكمال (2).

ج- أبو العباس المجري: قال - وهو يصف حال أهل الأندلس في فنون العلم - (3):

وعلم الأصول عندهم متوسط الحال.

ورغم أن هذه المقوله تنصير حقيقة إلى مالكية الأندلس، ولا تعم سائر المالكية، فإنها من زاوية أخرى تبقي لهم حظاً واعتضاءً بعدم الأصول، ولا تعزىهم من الانتصار به، أو تخلو ساحاتهم من مزاولة، ومع ذلك فهي جزءية للصواب، إذ كيف يغلب المجري - وهو منادر نسباً مثال - جهر مالكية الأندلس في إثراء الدروس الأصولية، وإنضاج قواعده ونظراته درسًا ومناظرة وتصنف؟

ب- نجد دراسات وابحاثًا تؤكد في مجملها على الوجود الفعلي للدراسات الأصولية الملكية بالغرب - فضلًا عن الأندلس - على الأقل منذ العصر الموحدي، وما يدل على ازدهار علم الأصول في عهد العوامين ما ذكرته بعض المصادر من أن الأندلسيين يرحلون لتعليمهم ودراسةه على بعيد الشيوخ بالغرب (4). وظهرت مراكز مهمة للمذهب المالكي بكل من ناس، وبيضاء، ومراكش. وكان يدرس فيها إلى جانب أصول الفقه، علم الجدل والحديث، والتصور والقراءات.

المؤرخ العلمي حار الحدوت "حبي"
ولا يفوّت الباحث هنا التنبأ إلى أن التحديد في علم أصول الفقه إذا جاء من المغرب
على يد الفقهاء الأصوليّ النظار أبي إسحاق الشاطبي في كتابه الماتع (المواقف).

3- إسهام الملكيّة في علم الأصول:

إن الباحث في التراث الأصولي الملكي يجد أمامه ثروة هائلة من المدونات الأصولية،
الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، المتفاوتة مضمونها ومشاربها تناولاً وiaisوبةً ومجهدةً،
شارك في وضعها وسماحها ثلة كبيرة من علماء المذهب الملكي مشترقاً ومغرباً، نجات
حصيلة ضخمة تدل ولا شك على اهتمام القوى بعض الأصول، وأنهم كغيرهم من أتباع
المذاهب الأخرى يعتمدون بهذا اللون من المعرفة، ويتناسخون في ارتياح آفاقه، وسبب أغواره
وبلورة مبادئه علمياً وتعليمياً وباحثة وإنتاجاً. فلا بلى أن يظهر له أن الملكية لم يكونوا
كما صورتهم تلك الدعاوى المتقدمة، فآسر في علم الأصول، عازفين عن كتبه وعابضهم،
بل لهم قدم راسخة في معركته، ومشاركة غنية حافلة في إثرائه، تشهد لهم بالنمو والتفنق
 والإبداع.

فليس من الإنصاف إذن أن نقلل من جهود علماء الملكية في هذا المضمار، وقد الفوا
في علم الأصول أزيد من مائتي كتاب (1)، واستمروا في إثراء وسائل الاستنبات حينما
ربطوا بين المصالح والتشريع، وظهرت ثورة هذا الإسهام في البحوث الشيقة البارزة في
مصنفات القرافي، والشاطبي، والمقري، وابن فرحون، وغيرهم (2).

كما أنه ليس من الموضوعية في شيء التنقيح من قيمة الفكر الملكي، وقد حكم
بلداً مختلفة، وغلب في بيئة بعيدة، وثبت في كل ذلك جدارته وصلاحيته ومقدرته
على خلق القواعد التي تم ممارسه بالحلول العلمية لمشاكل الناس، وما ذلك إلا لا يمنع به
من فترة في أصول الاستنباط، ومرأته في هذه الأصول، واجتاحت نحو تحقيق المصلحة من
أقرب طريق وإيصال سبيل، وإرتباط هذه الأصول وتكاملها فيما بينها؛ لأنها من معين واحد،

(1) باني هذا ترقياً في فهرس مصادر الملكية في الأصول.
(2) انظر: مدخل إلى أصول الفقه الملكي ولد بكر، ص 15.

المؤتمر العلمي لحوار البحوث "حمي"
وهو النص الشرعي. فكان المذهب المالكي ومارا، مولانا، وأصولا، وفروعا في نحو وازدهار، وخصوصية وانتشار، لامتثاله أسباب القوة والنسبة والثراء والعطاء.

كما أن المنتمي لحركة تدريب علم الأصول عند المالكية برى أنها لم تتأخر في الزمن، بل بدأت في عصر مبكر من خلال كتاب الرود على المحتاجين. هذه الكتب التي وإن اهتمت بتناول مسائل الخلاف، إلا أنها تشير إلى عرض الورائ المئوية ومناقشته إلى مبادئ اصولية، وبحث استدلالية، وشواهد لغوية. هذه المبادئ والبحث والشواهد هي التي كونت فيما بعد مادة علم أصول الفقه.

فلم المالكية الاهتمام بابن ميكن بأصول الاستنباط بحيث تعود أولى مدونات العلم عندهم إلى القرن الثالث الهجري. فقد كانت المصادر كثيرة وبحوثاً في الأصول إلى كل من: أصعب ابن العجر المصري (ت 625)، ومحمد بن سحنون القنبري (ت 526)، وقاسم بن محمد التميمي (ت 678)، والفاضل إسماعيل البغدادي (ت 826)، ويبت بن عمر الكناني (ت 289)، وزكريا بن يحيى الكلازي (ت 382).

إن كانت مشكلاتهم تركز في الأغلب على موضوعات اصولية مفردة في مثار نزاع وجدل بين الفقهاء، أو مباحث تمثل مجموعة من المشكلات الأصولية التي شغلت بالفقهاء في ذلك العصر.

وفي القرن الرابع لما علم الأصول، واتسع آثاره، وبرزت نظرية، فظهر إنتاج أصولي متعدد ساهم في تحديد ملامح العلم منهجاً وموضوعاً، ونشأت حركة التأليف فيه أكثر من سابقه، فنجد طائفة من المتصفين أمثال: أبي الحسن عمر بن محمد الأزردي (ت 828)، وأبي بكر محمد ابن الرقاق (ت 329)، وأبي مروان عبد الملك الغرطيسي (ت 330)، وأبي الفرج عمر المليسي (ت 634)، وأبي الفضل بن عبد العلاء القشيري (ت 634)، وأبي عبد الله محمد بن مجاهد الطائي (ت 637)، وأبي بكر محمد الإبهري (ت 675)، وأبي عبد الله محمد بن خوسيبنداد (ت حوالي 690)، وأبي الحسن بن القصار (ت 697)، وغيرهم...

المؤرخ العلمي لمار البحوث "حبي"
وبراد التأليف في هذا الفن في القرن الخامس، إذ تجد من مؤلفيه أصليين بارزين
أمثلة: الفقه الإسلامي أبو جعفر أحمد الداوودي (ت 420 هـ)، وإمام الأصولي الكبير أبي
بكر الباقلاني (ت 394 هـ)، والفقهي القروطي أبي عبد الله محمد ابن الفخر (ت 491 هـ)،
والفقه الأصولي النظار أبي محمد عبد الوهاب البغدادي (ت 422 هـ)، وأبي عمر أحمد
الطلمسي (ت 429 هـ)، وأبي مروان عبد الملك القروطي المعروف بابن المشتكي (ت 437 هـ)،
والاصولي المتمكن أبي الفضل محمد بن غصون البغدادي (ت 524 هـ)، ومحمد أصول
الفقه في الغرب الإسلامي أبي الوليد سليمان الباجي (ت 474 هـ)، وولده أبي القاسم
أحمد الباجي (ت 493 هـ).

وكان المصانع الموضوعة في هذا القرن مصادر العلم فيما تلاه من عصور،
وأصبحت الأجيال القادمة عالة على إنتاج رواده، أسيرة جهودهم فكرًا ومضمونًا ومنهجًا.
وتتسع دائرة التأليف في الأصول في القرن السادس، فمنهم في طافته من جهاده
الفكر الأصولي عبد الملكية، ووضع نسختين من التسهيل والتفسير والتكمل على صرح
العلم، وإضاءة رسالة فنية عليه تمس حسنه ورونقه وجماليه. أمثلة: الفقه الأصولي الزاهد
إبي بكر الطوطشي (ت 520 هـ)، والفقه البيلنسي أبي بكر عبد الله البابري (ت 523 هـ)
وأبي عبد الله محمد المهدي بن تمرت (ت 524 هـ)، والأصولي المتكلم محمد بن المسلم
القشلي (ت 530 هـ)، والإمام الأصولي المتكلم الطبيب أبي عبد الله المازري
(ت 536 هـ)، وأعمال الأندلس الكبير القاضي أبي بكر بن العريبي (ت 543 هـ)، والحاكم
أبي محمد عبد الله الشيشلي (ت 551 هـ)، والناهري في الأصول، والكلام، أبي الحسن الغزاري
(ت 533 هـ)، والعالم المشتفي أبي الحسن علي بن النعمة (ت 567 هـ)، والعالم المغربي أبي
يعقوب يوسف الجراني (ت 577 هـ)، وقضي الجماعة بمراكش أبي الحسن علي بن أبي
القاسم المعروف بابن أبي جدون (ت 577 هـ)، وأبي حامد الصغير حسن بن علي المسلي
(ت 580 هـ)، وأبي القاسم عبد الجليل الريحي المعروف بابن الصابوني (ت 595 هـ)، والفقهاء
الأصولي الفيلسوف الكبير أبي الوليد محمد بن رشيد الحفيد (ت 595 هـ)، وأبي عبد الله
المصادر الأصولية عند المالكية: دراسة في النشأة والهيمنة والخصائص

محمد بن علي الفنبلاوي (ت 590 هـ)، وأبي الحسن علي بن عميق المعروف بابن مومن (ت 588 هـ)، وأبي بكر محمد بن أبي جمرة المرسي (ت 599 هـ).

ويأتي القرن السابع وقد اكتمل من الأصول واستوى ونضج، وتفتت العلماء في ابتكار طرق فنية جديدة لصياغة قواعده، تتحو نحو التقنين والخزف والتعليم، فظهرت ثورة أصولية قيمة مازال انقرفاً في كثير من مصنفات العلم ومدوناته. ونجد من مصنفي هذا القرن ما يسوي على العشرين، (1) نذكر منهم: أبا عبد الله محمد بن إبراهيم الشهير بالأصولي (ت 612 هـ)، وأبا محمد جلال الدين ابن شاش (ت 611 هـ)، والإمام الأصولي المحقق الناظر ابن الحسن علي بن إسماعيل الأبياري (ت 621 هـ)، والأصولي المبتكر أبا الحسن علي بن محمد ابن القطن الفاسي (ت 628 هـ)، والجمال أبا علي الحسين بن عبد رشيق (ت 632 هـ)، والأصولي المبتكر الناظر أبا عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646 هـ)، والإمام العمداء الأصولي البازار أبا العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت 688 هـ)، وغيرهم.

ورغم وفرة المصنفات الأصولية في القرن السابع، والذي سيقته، فإن القرن الثامن شهد نقلة حقيقية وتطوراً مهماً في علم الأصول؛ حيث تتنوعت أساليب البحث ومناهج التأليف فيه، من مختصرات أصولية صيغت بالأسلوب دقيق، وعبارة منطقية، تحتزم رصيدة غير محدود من المهارات والمفاهيم، إلى أنظمة طبيعية تذكر المبدئي بروز مسائل الفن، وخلق بالمنتهية في رحباب الراضعة، إلى تجديد وابتكار في العلم، وطرق إبراء مراقبة غفل عنها المتقدمون، تمكنت منها مبكرة الإمام المغربي الفذ أبا إسحاق الشاطبي، كذل ذلك مع تحرير مباحث الفن، ودفع الاعتراسات عنها، وربطها بشكل أكثر منسوج الفقه، وتزويدها بحسن العرض والترتيب والتجذيب.

وأضع من مؤلفي هذا القرن أكثر من عشرين، نذكر منهم: الفقيه المبحور أبا الفتح نفي الدين ابن دقير العبد (ت 720 هـ)، وأبا العباس ابن النيران المركشي (ت 721 هـ)، وأبا القاسم ابن الشاطي السبتي (ت 723 هـ)، والإمام الأصولي المتقن أبا القاسم محمد بن جزى.

(1) نستوفي أسماءهم ومصنفاتهم في فهرس مصادر المالكية في الأصول.

المؤتمر العلمي لدار البحوث "دبي"
الغرنطي (ت 441 هـ)، والأصولي المحقق النظار أبا عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني (ت 721 هـ)، والأصولي المطلق الفحل أبا زكريا يحيى بن الهرمي (ت 773 هـ)، والأصولي الجهيد البارع أبا إسحاق الشافطي (ت 797 هـ)، وغيرهم.

ويطلع القرن التاسع والناس مازالوا مولعين بالمختصرات والمثنى والانظام شرحاً وتعليقاً وتفكيكاً ودرساً، خاصة تلك التي استحوذت على اهتمام طلبة العلم والعلماء منذ ظهورها، مثل: مختصر ابن الحجاب الأصلي، وتنقيح القرافي، وجمع الجوامع لابن السبكي، فظهر مؤلفون جدد نذكر منهم: أبا عبد الله محمد بن عرفه الورغمي (ت 893 هـ)، وأبا زيد عبدالرحمن ابن خلدون (ت 880 هـ)، والأصولي الباحث أبا العباس حلولو (ت 889 هـ)، والمحقق أبا العباس أحمد بن زكريا التلمساني (ت 999 هـ)، والأصولي المطلع أبا علي حسن الشوشاوي (ت 999 هـ)، وغيرهم.

وفي القرن العاشر نجد العناية مزاجة إلى شرح المثنى والمنظومات، مع فتح في الهمم، وتعلق بكتاب السابقين، وغياب للتعميد والإبداع. وكان من جملة من ساهم في التأليف في هذا القرن: أبا الحسن علي بن قاسم الزرقاق (ت 912 هـ)، والأصولي المتفنن أبو عبد الله محمد الخطاب (ت 954 هـ)، والمحقق ناصر الدين اللغاني (ت 958 هـ)، والخاج أحمد اقتين (ت 991 هـ)، وغيرهم.

وتستمر العناية ببعض المثنى في القرن الحادي عشر حواري وطرأً وتفاييد ومجازة مذكورة، دون أن يرى الباحث تأليفاً مستقلناً مبتكرناً في الفن بعيداً إلى الأذهان إبداعات القرن المتقدمة. وكان من عني بالفن في هذا القرن وألف فيه: أبا العباس الخارجي الدلائي (ت 101 هـ)، وأبو عبد الله محمد المرابط الدلائي (ت 999 هـ)، وأبو عبد الله محمد بن سليمان الروداني (ت 941 هـ)، وآخرون.

وتربع وقنة وتيرة التأليف في الفن في القرن الثالث عشر دون أن ترفع الهمم عند الكثرين إلى أكثر من وضع حواري وتفاييد على بعض الشروح والمثنى، لاسيما شروح متن ورقات الإمام الحركم، وجمع الجوامع لابن السبكي، مع التركيز على قضايا أصولية شغلت بالعلماء في ذلك العصر، فتصدرها لها بالتحرير والتصحيح والتدقيق. وكان من عالجها المؤرخ العلمي لعهد البحوث "سيب"
المصادر الأصولية عند المالكية: دراسة في النشأة والمدونات والخصائص

التالي في هذا القرن: المبادر في المعقول والمنقول أبو علي الحسن اليوسي (ت 112 هـ)، والبخاري الخزاز، المتنبئ في المعقول والمنقول، أبو العباس أحمد بن مبارك السجلماسي (ت 115 هـ)، وأبو عبد الله محمد جعفر الفاذي (ت 118 هـ)، وابن الحسن الشافعي (ت 198 هـ) وغيرهم.

وبدلاً من الفن في القرن الثالث عشر، فإن تكاد تلميح إلا عاكفاً على متن بنظمه، أو متعلقاً بنظم بنره، وكان من هؤلاء: علاء الدين شهاب الدين عبد الله الغزالي (ت 120 هـ)، وأبو عبد الله الشافعي (ت 122 هـ)، والأصولي البياني البارز عبد الله ابن إبراهيم الشافعي (ت 135 هـ) وغيرهم.

وفي القرن الرابع عشر نشهد ازدهاراً في فن الأصول من حيث التصنيف، إذ تجاوز الكاتبون في موضوعات العشترين (1)، دون أن تخرج كتبهم عن وضع حوار وتعليقات وطرق على كتب صدمت بصالحهم عبر القرون، وشدت النوايا ومازالت - بما تحوه من تخيير وشرح وقوة في المنهج، قضاة عامة أهل الأصول في القرن المتاخر، ويدعى هذا على دروس الإمام، وتفصيل القراقي، وجمع الجوامع وشروحه، ومواضيع الشاطبي، وبعد، فعله من غير القبول علمياً بعد هذا العدد الذي احصاه من مؤلفات المالكية في الأصول الذي يرفع أحد عقبرته باتهام المالكية بالقصر وضعف النظر وقلة العطاء في فن الأصول؟!

4- قراءة تقويمية لهذا الإهتمام:

لست محتاجاً في هذه الجلسة من الوقت، السماح بتقديم دراسة تقويمية لإسهابات المالكية في علم الأصول في إحساس باستعداد جذورها في الماضي، ودعا موضوعاتها ومجالاتها ومناهجها، فلا داعياًً لى ضعف يعرقل من تقسيم مزيد من مدوناتهم في الأصول، واستكمال المراجعات والملاحظات في نواياهم، وفيه، فلاإم والصلة كما وصفت - تسجيل ملاحظات وارتباطات بدت لي وإذا استعراض هذا التراث الضخم كماً وكيً، متطوعاً ومخططاً، عبر عصوره المختلفة.

(1) ترد أسماؤهم في فهرس مصادر المالكية في الأصول نفياً.

المؤتمر العلمي لدائر البحوث "حمي"
الملاحظة الأولى: إسهام في إرساء قواعد العلم (الرواد المؤسسون)
وضع المالكية في علم الأصول مصنفات تعتبر لنبات أساسية في صرح الفن، وحجر الزاوية في إنشاء مبادئه، وتحرير مسائعه، وإسراء دعائه، نالت قبول العلماء في كل الأزمان، وظل ذكاءهم تدريجاً، ومثلاً، ونموذج، وعلماء، وكانت وما تزال من مصادر الفن ومواده الأساسية التي لا غنى لطلب الأصول عنها.
وإذا تتعذر تتبع وتقييم هذه المصنفات في مسارها الطويل، فإنا نجنيز منها نموذج دالة على المراد.
1 - الباقاليتي والكتاب (التقريب):
يعلم المهنبون تدويل علم الأصول أن أول مدون - بعد رسالة الإمام الشافعي - جامع أشات مباحث أصول الفقه هو كتاب (التقريب وال 마련) للإمام الباقاليتي أبي بكر محمد ابن الطيب الباقاليتي (ت 340 هـ) (1)، إذ لم يتقدم عليه من فرسان الأصول إلا القليل، وحتى من تقدمهم منهم اقتصر نشاطه إما على شرح الرسالة أو التدلي في مباحث أصولية مفردة، ولذلك قلما يجد الباحث في كتابه ذكره لكتاب المتقدمين، ولا لسائمة العلماء إلا نادرًا. فكان كتابه مصدرًا أساسًا في الفن، اعتتدم الباحث في كل الأعصار، ووجد فيه المؤلفون على طريقة التحكم في مادة خصبة طوروا بها مؤلفاتهم، وفتحوا بها مغلفات العلم، وإشكالاتهم. فكل من كتاب في الأصول أو في علم شرعي له صلة بمباحثه إلا واستفاد منه، ونقل آراء مؤلفه في تفريق المباني وال.sigma.
ذ (التقريب والالمشاد) أجمل كتاب صنف فروع الفقه مطلقًا (2). ويكفي لتصوير قيمته وثرثر في بلورة قواعد الفن، حضوره المستمر في الثقافة الأصولية اعلامًا وفكارًا وينتجًا، إذ نسج على منواله، وجرى على أسلوبه، وحاذل طريقه، وخلد نقوله أسطوان

(1) تقرر هذا دون أن تغلق كتاب (الفصول في الأصول) لابي بكر أحمد بن علي الرازي (ت 347 هـ) الذي ما يكون مقدمة لكتابه (احكام الفناء) فهو أيضاً جامع لمباحث الأصول، إذ أن كتاب الباقاليتي كان يعود منه ويشمل.
(2) الباحث المثير: 8/1
الفكر الأصولي على مباهج المتكلمين، كالجويني، وغزالي، والشافعي، وابن أبي الوليد، والسلاطين، وأمثالهم. ورازي، والنصرة، والاله للباحثين والمتعطشين للمعرفة الأصولية.
ولا غرو، فالباقلاوي رأس الخدمة في علم الأصول، طويل النفس في المناطرات، قوي الحجة والذكاء، واسع العلم والخبر، قال ابن بكر الخطيب: «كل مصنف بيضا ينقل من كتب الناس، إلا القاضي أبا بكر، فإن صدره يحوي علمه وعلم الناس».(1)

وإسهامه في تحرير قواعد الأصول يلهم به المتقدم والناحية، ويضيء به الوقائع والعناصر. قال البدر الزركشي: «وجاء من بعدنا - أي الإمام الشافعي - فبينا وأوضحوا، وسرعوا، وشرحوا، حتى جاء القاضيان: قاضي السنة ابن بكر بن الطيب، وقاضي المعتزلة عبد الجبار، فوسوا العبارات، وفكي الأشارات، ويبنا الإجماع، وترفع الأشكال، واقتنى الناس بأثارهم، وسواروا على لاحب نارهم، فحرروا وقروا وصوروا...»(2).

ب- جهود القاضي عبد الوهاب:
كان القاضي عبد الوهاب من ثمار المدرسة المالكية بيضاء. هذه المدرسة التي تميزت في مسيرتها العلمية بانهاءها أكثر إلى تأصيل الأصول، وتعقيد القواعد، وتحرير الدلائل، فاصطغب رواها بهذا النهج بدأ بالقاضي إسماعيل، وسروراً بابي بكر الآخربيري، وانتهاء بالقاضي عبد الوهاب. وكان لهذا الأخير جهود أصلية مباركة، من أهمها: (المخص) وإدراك بن القائم في أصول الفقه)، وهي وإن ضاعت - فيما أعلم (3) - فإن مادتها كلاً أو بعضها مائلاً في مدونات الأصول بعد(4)، تم المالكين وغيرهم من أرباب المذهب الآخرين لاسكندر مكين، ما زالت أصداءه تتردد في مصادر الفن ومراكز تدريسه وتداعيه.

المؤتمر العلمي لحوار الباحث " دبي".

(1) المدارك ٧٧، ٧٤.
(2) الباحث المخيط: ١٦.
(3) طبع منه نصوص مع (المقدمة في الأصول) لابن القاضي.
(4) مثل: شرح تنفيذ الفصول للقرافي، ونفائس الأصول له، والبحر المخيط للزركشي، والرد على من أخذ إلى الأرض للمفتي، وبرز الحفر للكواشي.
ج - إسهاب أبي الوليد الباجي:
أثرى أبو الوليد الباجي المكتبة الأصولية المالكية الأصلية بمؤلفات نفيسة أحدث الفكر
الأصولي المالكي بمقدمات جديدة في التصور والمفهوم والمجزء، بدأً مسيرةه (إحكام
الفصول) ثم (المصادر) ثم (الإشارات) ثم (الخودود).
وأماها موضوعاً ومنهجاً (إحكام الفصول) الذي نهج في صياغة مبادئه طريقه أقرب
إلى طريقه الفقهاء منها إلى طريقة المتكلمين، فهو وإن كان متكثماً حاذقاً على طريقة
الأشعية إلا أن طريقته في هذا الكتاب أعظم بالفقيه وأتيل بالفروع، لكثره الأمثلة منها
والموافات، وبناء المسائل فيها على التكت الفقهية (1).

كما أن الفهم الذي بحده هو تعريف فقهاء المالكية بالغرب الإسلامي طريقه الجدل
للمذهب، والانصار له، خاصة بعد ما حقهم من أذى على يد خصمه مجدوف عنهم، هو أبو
محمد بن حزم رحمة الله. ولهذا كان الكتاب مشبعاً بالتحليل والتركيز وال максويل والوضع
والدقة، فكان موسوعة في الحلف الفقهية والأصولي أكثر منه كتاب ذي من المذهب، أو
مختصر في صناعة الجدل.

والمراجع من الامام الذين كانوا وراء إشاعة نوع من التفتت داخل المدرسة المالكية
بالغرب الإسلامي، اضطر لبعض أطلاعه إلى الجهاد المعهدي، الذي سبيله ذروته على يد
أعلام مثل: ابن رشد الجد، والحسبي، ابن الجبري، ابن العريبي، والخصيبه، وغيرهم. وذلك
بفضل ثقافته الأصولية الجدلية الشامخة التي تلقها في المشرق، فقضى بمزروعه المعرفي في
الدرس والتحليف والنظرية نهجاً جديداً يewater بقدة العرض، وتحريز النزاع، والانصار للحق،
وتحريز الخلاف، ودفع اعتراضاته بالدليل والحجة والبرهان، وربت بعد عن النهج التقليدي
المشبع بادب المسائل والأجواء والنزاع والأحكام والوثائق التي يذكر بها التراث الماليكي في
هذه المرحلة.

فكان إذن بحق، مجدد علم الأصول في هذه الفترة. وقد أشار ابن العربي إلى التغيير
الإيجابي الذي انتهى البلاد بعودته الباجي، وامثاله من الأصول بقوله: ولولا أن طائفة نفت

المؤدير العلمي لدار البحوث "دبليو"
المصادر الأصلية عند المالكيّة: دراسة في النشأة والمعاناة والخصائص

إلى دار العلم، وجاءت بلبوب منه، كالاصليّ، والباجي، فشرست من ماء العلم على هذه القلوب الميتة، وعطرت أنفاس الأمة الدفّة، لكان الدين قد ذهبَ.

د- ابن الحاجب ومختصره الأصليّ:

تجمع المصادر التي ترجمت لابن الحاجب أنه كان بارعاً في العلوم الأصولية، وتحقيق علم العربية، وإتقان مذهب مالك، متبخراً ثقةً ديناً. تضطلع في علوم عصره، وشرب ثقافته المائدة إلى التدقيق والتعميم. فكان من عمالة الصناعة المنطقية التي استحوذت على طرق التأليف في ذلك العصر. ويدور ذلك جلياً في مصنفاته التحويلاً والفقهية والأصولية. فهي الأصول يحتوي على من الدعاة المخلصين لرفع الفقه بالنطق بإعداد الأشكال المنطقية في مقدمة مختصره الكبير والصغير.

رزق السعد في تصنيفه، فشرفت وغريبت، وانقطع الناس بها، واعتبروا بشرحها.

صنف في أصول الفقه مختصرًا، ثم اختصره في (المثنى الأصولي). وكان هذا الأخير كتاب الناس شرقًا وغربًا. اهتموا به، وقابلوه بحارة بناء، وإعجاب شديد، لما فيه من غزارة العلم، وتحرير اللفظ، وتنقيح المعنى. فتناول العلماء في حفظه، وتسابقوا إلى شرحه. ومسعوا في حل مشكلاته وفتح معضلاته، وتحرير مقالاته، وتحرير قواعده، ودفع الشبهات الورادة على مقصده.

وكان كتابه وما وضع عليه من شروح، مكسباً ثميناً للفكر الإسلامي، في مختلف مدارسه، وتشبيته أفكاره أعلام الفن، وأصطبغ نشاطهم بأثره أسلوباً ومنهجاً، لا سيما في صناعة الحدود والتعريفات، التي كان ابن الحاجب فارسها المبرز، حتى وصف بأنه كان أعلام

المؤهّل العلمي لدار البحوث "حبيب"
صناعة التأليف(1). ومازال كتابه معمتمد القوام في الأصول، ينطلقون من مادته في دروسهم ومذاكراتهم وابحاثهم، ولم تقطع العبءاً به منذ أن وضعه مؤلفه إلى يوم الناس.

هـ- القرافي وجهوده الأصولية:
نعت أبو العباس القرافي عند مترجمي به الشيخ المالكي في وقته، الإمام المتوحى، ذي العقل الواعي، والذهن الصافي، المثير على النظر، الجامع للفنون، المحترف السبق في المعقول والمقول، صنف فابعد، وألف فامتح، تجلت مصنفاته كلها بالابتكار والتمييز، لغة وأسلوبها، وبحثاً وتنقيباً، ونخلة وتفقيعاً، وجمعاً وتنسيقها، حتي الزمتب البعيد والقرب بالإنذار لأمامته. ولن لم يكن له من التأليف سوى كتابه (الفروق) لكان دليلاً على إمامته، وابتكرًا جديداً في العلم لم يسبق إلى مثله، ولا اثني احده بعده بشبهه. فكيف ومؤلفاته في مختلف الفنون تزخر بالنفائس والدرور.

ففي مجال علم الأصول تفتقت عبقريةه عن كتب قيمة، وأبحاث محررة، تأسي به الناس فيها فكرها وعلمها وتاليها ومنهجها.

اشهرها وأضخمها (نفائس الأصول في شرح المحصول) شرح به كتاب المحصول للرازي. فتلقى فيه وافداً، وارتاد مجالات أهل النظر، وآفاق أرباب البصائر، فيما طرده به من مباحث نفيسة، وتبنيات بديعة، وترجمات لطيفة، واجوبة ذكية على إشكالاته الباردة.

واوسطها (تفسير الفصول وشرحه) الذي صنعه ليكون مقدمة لكتابه الخايف (الذكيرة في الفقه). فإنريد قد جمع فيه فوائد عزت عن أن تسام، واستويع مسائل أصول الفقه بما ليس وراءه للمسترزيد مرام(2) فثار بذلك فضول العلماء وحرك همهم إلى استثناء أسراره، واستجلاب دشره، واقتناع شهابه، ورفع حجابه، فتقربوه بالشرح والتحشية ومارالوا، إذ لم تزل آثار شراؤه غير مستقصية، وتحصيل فوائده غير مستكملة.

المؤرخ الديني الدكتور البونو "جيمي"

(1) وصفه بذلك ابن قطران كما في نفح الطيب: 211/5.
(2) حاشية التوضيح والتصحيح: 3/1.
نالمهك (العقد المنظوم في الخصوص والعموم) الذي فتح به المالكية باباً من
البحث الأصولي العميق، المجتمع بين اللغة والنحو، قيم اللغابة، فريد في بابه، ملاه الشهاب
بكثر من مكاره الأصولية الخاسية، ودافع عنها، أو عن رأي المذهب فيها، وسجس فيه
مناظرات وقعت بينه وبين بعض كبار الشافعية، فجاء في نسمة أبحاث الشهاب في موضوع
الخصوص والعموم.
ولكن مثل هذا وآكذر في (الفرق) و(الإحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام)
وغيرهما من مصنفات الشهاب.
و - إيداع الإمام الشافعي:
بعث الإمام الشافعي بإداعة كتاب (المواقف) في الفكر الأصولي السني بختلف
ممارسه روجاً جديداً، ونفسيً قوياً، يعيد إليه وظيفته الأساسية التي كانت أن تضع في
بحوث المتاخرين. هذه الوظيفة المنتمي في كون هذا العلم وعلم أساساً ليكون منهجاً قوياً
لفهم النصوص الشرعية فهماً سليماً.
فاحياً بهذا المؤلف المختصر علماً جديداً، وهو علم مقاصد الشريعة، أو ما يسمى
حديثاً بفقة المقاصد. هذا الفقه الذي وصفه ابن القمي بأنه الفقه الذي يدخل على القلوب
بغير استثناء. ولا شك أن إحياء عمل ضروري لتجديد الفقه، وتقديمه دوره ومكانته.
الذي هذا المؤلف نوراً كاسفاً في طريق دراسة الفقه وأصوله، أضاء للمسالكين بعده
عالم الصحيح المحققة لمقاصد الشرعية: فاضف - رحمه الله - بذلك إلى أصول الفقه
ومؤلفاته بياناً إبداعياً في علم المقاصد، كان حظه من العناية في مؤلفات الصابرين قليلاً
وسيلاً. إذ أن قيّ الإمامة الغزالي نأوا هذا العلم في (مستصفاة) ثم قام الشافعي باستنبات
هذه النواة في (مواقفه) خبر استنابات، حتى أصبحت على يديه حديثاً وارفة الظلال.
فكان الشافعي المجد لهذا العلم، والتنجيم الساطع الذي يستضاء به في بحوث أصول
الشريعة ومقاصدها، ويدر الدجي الذي توضّع له المحجة، وتقام على أساسها المحجة.
الملاحظة الثانية: المالكية وأصول الشافعية (الرواد الشراب)
نسبة مؤلفات أصولية شافعية في القمة، استكمل فيها أصحابها مباحث الفن بأسلوب
المؤرخ العلوي في ابتهج "هبي"
محرر قوم، فليقي استحسان العلماء وإعجابهم قديماً وحديثاً، حتى أضحى تنبعث في مناهج التأليف الأصولي باصول طريقة المتكلمين (1)، وما جاء بعدها إلّا كأن تلخصاً لها، ونسجها على منوالها.

ياتي على رأس هذه المصنفات (البرهان في أصول الفقه) للجويني، (المستقصي من علم الأصول) للمغربي، (ورقات) للجويني، (الجمع الجوامع) لابن نصر ناج الدين السبكي (1776).

اعجب المالكية بهذه المصنفات، وعُلّمت بها السمع والبصر والفؤاد جميعاً، واحتلت من اهتمامهم محل السراود من العين، والروح من الجسد، وأيقنوا أن من استغل بها يحصل له من الأهلية والاستعداد ما لم يحصل من استغل بغيرها، فاحتفزوا بها واغتنوا مادتها شرحاً وتفهداً وتميماً.

1 - برهم الجويني وشروحة:

كانت لإمام الحرميين الجويني مكانة مرموقة عند المالكية؛ فهو الإمام الفقيه الأصولي النظار، طود من أطراف الأشاعرة، وصدر من صدور الأصوليين، شغل الناس بأراؤه ونظراته زمناً وما زال. وكان كتابه البرهان الذروة في الفن، لأنه وضعه على أساليب منكرة، لم يقتدي فيه أحد حتى سماه ابن السبكي لفظ الآمة وما فيه من مصاعد الأمور، وأنه لا يخلع مسالة عن إشكالٍ، ولا يخرج عن اختبار يختبره لنفسه، وتقييماته يثبت بها (2).

تعلق به المالكية، واقتبلاً عليه شرحاً وتبليقاً، واثروا عليه ثناء المرتوى من منهله، العاب من بحر علمه الغزير المنير، شرحهم دون الشافعية، وكانوا به أحق به وأهله، حتى إن ابن السبكي تعجب من تقاعس الشافعية، وفتورهم من وعفواً بحقه، وهو أحد مفتشاتهم، استمع إليه يقول: وهذا الكتاب من مفتخرات الشافعية، وإن أعجب لهم، فليس منهم من اندلذ لشرحه، ولا للكلام عليه إلا مواضع يسيرة تكلم عليها أبو المظفر.

المؤرخ العلمي أخبار البحوث "عجي".

(1) انظر: مقدمة ابن خلدون: 450.
(2) طبقات الشافعية الكبرى: 194/5.
المصادر الأصولية عند الملكية: دراسة في النشأة والمنهونات والخصائص

السيدان في كتابه القوانين وزهراً على الإمام، وإذا أنى الله له الملكية، فشرحه الإمام أبو عبد الله المازري شرحًا لم يشبهه، وعمل عليه أيضاً مشكلات. ثم شرحه أيضاً أبو الحسن البخاري من الملكية. ثم جاء شخص مغربي يقال له الشريف أبو يحيى، جميع بين

(1) كان أبو عبد الله المازري من أكثر الملكية اعتناء بالحوسي، واعتباً بكتابه البيرهان.

(2) وهذا ما دفعه إلى شرحه وتوريته. وقد وصف صاحبه بأنه «من المطلعين على أسرار الفقه والطرق الفقهية».

(3) ولم يمنع هذا الإعجاب من إبداء اعتراضاته عليه، وإن يتفنن فيما يرى أنه خالف فيه الصواب.

وكأن أبو الحسن البخاري أيضاً من استهواره البيرهان، ومكانة مصنفه من العلم، فاعرب عن ذلك في مقدمة شرحه يقوله: «وقد رأيت كتاب الشيخ الإمام الإمام الحرمين رحمه الله عليه الملف بالبيرهان من أجل ما صنف في أصول الفقه، لمكان مصنفه من العلم، وحرصه على التحقيق، وصبره عن التكتير، وإضراقه عن التكلفة، وانصرافه في الاستدلال عن الخيالات البعيدة، والاستدلالات الركيزة، مع فحصة في الفظة، واختصار، واعتنا بالمعنى وعدم انتشار...».

تلك هي مقومات البيرهان التي حبيته إلى أبي الحسن، ودفعته إلى وضع شرح عليه.

ومع منزلته الكبيرة عنه، فإنه لا يسلم مبناه بكل ما يقرر، بل كثيراً ما يراه يفرض على ما يراه غير صحيح، أو يحتاج إلى توضيح أو تعديل وباسلوب سلس متين، بعيد عن التكلف والحشو، والقوام والتجريج.

2- مستصفى الغزالي وشرحه:

يعتبر أبو حامد الغزالي الأصولي الحاذق الماهر، الفقه الفيلسوف المتكلم الحر، الناقد البصير، دائرة معرفه عصره. كتابه (المستصفى) عمدة في مبناه، اورد عمه السفي والقانون، فجاء مورداً متماسكاً في التاليف، قمة في النضج والإبداع، مدونة وافية لأراء من تقدمه.

المؤسَّسات العلمية لدار البحوث

المؤسسات العلمية لدار البحوث
عرف لنا الناس هذه المزايا، فتعلقوها به أشد التعلق، وافتقنوا به أياً من أخلاقهم. فاختصره بعضهم، وشرح البعض الآخر، كما جعله البعض موضوع نظر ومناظرة. وكان للملك في هذه الجوانب الخصى الأوفر.

فمن نفاسهم في مجالس نص المستصفى، كتاب (الضرورة في أصول الفقه) أو مختصر المستصفى لأبي الويلد محمد بن أحمد بن رشاد الحفيد (ت 595 هـ)، حيث يكشف بوضوح أن ابن رشاد تعامل مع النص الغزالي في ميدان المنهجية الأصولية تعامل مهذب ومتمم وسمح.

صرح في مقدمة المختصر بأنه توثّق أن يثبت لنفسه «علي جهة النظرية من كتاب أبي حامد الغزالي رحمه الله في أصول الفقه المطبق بالمستصفى جملة كافية بحسب الأمر الضروري في هذه الصناعة؟ (1) جارياً في ذلك وعلى عادة المتكلمين في هذه الصناعة؟ (2) غير قاصد إلى تقليل الفاظه، وحذف ذيته، وإنما هو مختصر من جهة التنظيم والتماسك؟ (3).»

فمختصر المستصفى وإن كان من صنف المختصرات التي وضعها ابن رشاد في بداية حياته العلمية، إلا أنه يتميز فيه بجراية فكرية قوية، واستقلال في اتخاذ المواقف واضح، وصرامة منطقية دقيقة. ولعل هذا التميز هو ما جعله يسمحه بالمغترب.

ومؤهّر الاختراق فيه متعدد، أقرّنا دعوته إلى تحليل أصول الفقه من النظرة، ومن متعلقات علم الكلام. وصرامته الشديدة في ربط الاستنباط الفقهي بالأصول، ونقده القوي للممارسات الاجتهادية عند فقهاء عصره، وابتعاده عن ضمّن المستصفى إلى درجة لا يمكن معها أن يدّعع عمله اختصاراً بقدر ما يمكن أن ينظر إليه كمناظرة ومناقشة.

لم يكن ابن رشاد إذن مختصراً، ولا منتصراً لمذهب مالك، أو ملكية عصره، بل هو أصولي متمكن، يعبر عن استقلال فكري، وتصور خاص لعلم الأصول، ينادي عن مناهات المنطق والكلام.

---

(1) الضرورة: 24.
(2) الضرورة: 24.
(3) انظر: ص 16 من الضرورة.
من هذه النقائص أيضاً: (باب الخصوص في علم الأصول) الشيخ المالكية في وقته،
أبي علي الحسين بن عتيق المعروف بابن رشيق (ت 236 ه).
رأى كتاب (المستقصى) من المصنفات الجليلة في الفن، لأن أبا حامد جمع فيه بين
الترتيب والتحقيق، وعذوبة اللفظ وصواب المعنى، مع الاحتفاظ على جميع مقاصد
العلم.
فقصد إلى تلخيص معانيه، وتحرير مقاصده ومبادئه.

وكون ابن رشيق ذا شخصية أصولية فقهية مستقلة، جعلت عمله لم يقتصر على
تقسيم حجم المستقصى، بل خاض في مقاصد الفن باللغة لفظ، وأدله مناطق، مع مناقشات
وتحقيقات وترجيحات وتصحيحات وإضافات يسره لقارئه الوقوف على مجتمع الكتاب
ومبانيه، والنظر بأسراره ومقاصدها، مشمولاً إلى هذا بقوله: وقد معضننا فاحترزا زيداً،
والغنباء زيداً، واضننا إليه من النقد والتحقيق ما يستقل به الشادي، ويعتمد عليه
المنتهي، مع فه في اللفظ لا يصعب معه الحفظ، وتقريب في المعنى لا يتعذر معه
الفهم.

هذا، وإن اختيار المالكية لبعض مصادر الشافعية في الأصول، واعتمادهم بها شريحاً
وتلخيصاً، لم يكن عن ضعف في الفن - كما يتورهم البعض - أو قصور في مجازرة القوم
في هذه الصناعة. وإنما يدل ذلك منهم على بعد في النظر، واستقامة في الفكر، وإدراك
لمؤازم العلم، فانصرفوا إلى تلك الأمهات، وتوكلوا بالتهديد والتحريض والتقدم، فجاءت
أبحاثهم عليها غاية في التحرير والتشريع والتصحيح، وقادوا وراء خلوصها
وانية الأجيال بها في كل زمان ومعكان.
ثم إنهم لم يكونوا بدعا في هذا، بل رابطاً من الشافعية والحنفية من تولي كتـ
الملكية في الأصول بالشرح والبيان. ولم يكن في ذلك أي انتقاص، فالعلم رحم بين
اهله، مشاع بين أفراد الأمة، يتعاونون في تعليمه وتعليمه، قاصدين جميعاً إلى نفع أجلال

المؤسس المعملية لخير البحوث "دمي"
الأمة. ولذلك سارت كتب الشافعية والمالكية والحنبالة والمعتنزة على خط مثقفين في التدريس والتنظيم غالب عليه اسم طريقهم المتكملين.

ثم ما بالنا نحن أن الخلاف بين المالكية والشافعية يكتسبي طابعاً داخلياً، لأنه قد سبب الإمام الشافعي أن كان من تلاميذه الإمام مالك. وأعتاد مؤرخ المذهب المالكي أن يضعوا ترجمة الشافعي بين علماء المذهب. وقد التقى المذهبان فيما بعد تحت راية العقدة الأشعرية، والتفقّت آراؤهما في علم الكلام، ونشأ عن ذلك تقارب الآراء في الأصول حتى أصبح نوعاً من توحيد مادة أصول الفقه عند أهل السنة.

الملاحظة الثالثة: الاقتصاد في الصناعة الأصولية

أدرك المالكية مبكرًا أن أصول الفقه هي الآلة المنطقية التي يضبط بها الفقه الأحكام والغاية. وتمكنهم من تفهيم النص الشرعي، فهي أسلوبًا معينًا. أي أنه من علوم الآلة، وعلوم الآلة مقدمات مبتدأ للعقول والفنون، ولم يخلو من فهمه على أنه العلم النظري ولا العلم العملي. وقد وطنوا أنفسهم على هذا، وتجلى الأمر عنهم في:

- الاكتفاء بالضروري في الصناعة الأصولية، والاقتصاد على الحاجة الملحة فيها.
- فنرى مؤلفاتهم في الفن، سواء كانت مستقلة أم غير مستقلة، تسعى في معظمها إلى تحقيق غايتين:

الأولى: خدمة المذهب بتفاصيل مسائله، وتحرير دلائله، واستخلاص مبادئه، وإحكام قواعده. وفي هذا الأطار تدخن جهود القاضي إسماعيل، والأيوبي، وابن القاضي عبد الوهاب، والباجي، والمزري، وعياض، وابن العربي، والقرطبي، والفرائي.

الثانية: دفع الزعم الذي إلى أن المالكية لم تجاروا أئتماط الفن، ولم يضروا فيه بعمق، خاصة في مجال التأليف. وهذه الدراسة في الحقيقة قاصرة على بعض المالكية الذين كانوا في أئتماط الحكمة فيها التقليد طرهن على علوم الاجتهاد. فهذا أبو زكريا الرهوني (727 هـ) يقول في مقدمة شرحه أئتماط المنهج: وارجو أن يكون شرحاً يذهب وصم

المؤرخ العلمي للاستاذ الدكتور "دبي"
العجز عن الأصحاب، وينتبه منه أصول الفقه على مذهب إمام صاحب الكتاب، يؤول
الملكية في أصولهم عليه، وتنحل أغراض المؤلف إليه (1).
وفي العصر المتاخر نجد العلماء القيرواني الشيخ محمد جعيبشير يشير إلى قريب من
هذا يقوله: "وقد نشأ عمنا بالجامع الأعظم في الديار التونسية تعاطي الملكية لأصول
السادة الخفية واللامعقة، والسر في ذلك عدم وجود الكتب المؤلفة في أصول مذهب
ملك، ولم يجر عندنا بحرى العبائب، ولم يوجد منها سوى تنقيح العلماء الشهاب،...
طمحنا أن ننفسنا في تعليق عليه أنقل فيه كلام المحققين من أهل الأصول... (2).
ب- أن طالبة منهم وضعوا كتابًا في الأصول لتكون مقدمة لمساوعاتهم الفقهية وفاء
بما يحتاج إليه من بقري فيها. فالف商铺 ابن القصار (مقدمته) لتكون عونًا لقارئ كتابه (عبور
الأديرة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأصول (3)، والقرافي (تنقيحه) ليكون مقدمة أولى
لكتابه (الذخيرة في الفقه) (4)، وابن جزى (تقريبه) ليضرب ابنه محمد في الأصول
بهما، وينشط للدرج وهومه (5)، والشرف البلاتسي (مفتاحه) ليجمع فيه من بديع
الحقائق، ورفع الدقائق تكنًا وعلماً (6)، والقرافي (متحفه) ليكون مختصرًا يسقي غلال
الصادرين، وفيسي علي المحتاجين (7). وهكذا يقتضون في تناول مباحث العلم، ويصرفون
الجهود إلى ما تسد به الحاجة، صونًا للطاقات، وحفظًا للأوقات، واجتنابة للتطويل والإملاك.
ولا يذكرون من المباديئ إلا ما كان لذاكره مزيد فائدة، وينتج عنه انتقاعًا قائمًا، فيجب على
كتبهم الوفاء بما يحتاج إليه من صميم علم الأصول، مع الإعفاء من التطويل المضجر.
والاختصار المجحف.

__________________________________________
(1) منحة المؤلف: 127 / 1.
(2) منهج التحقيق والتربيت: 3 / 1.
(3) المقدمة في الأصول: 4.
(4) شرح تنقيح الفصول: 2.
(5) تقرير الوصول: 88.
(6) مفتاح الوصول: 297.
(7) متنبي الوصول: 3.

المؤتمر العلمي لدار البحوث "دبي"
ج- تجريد أصول الفقه من متعلقات خارجة عنه، وعلى رأسها الأبحاث المنطقية والكلامية واللغوية، مما لا ينيل عليها شيء من الفقه.

ولهذا دعا بعض أئمة المالكية إلى تخصيص العلم منها، فنرى فيلسوف قرطبة يعتبر علية من أصول الفقه بالمنطق في مختصره للمستصفى، ويتجاهل مقدمة (المستصفى) التي خصصها أبو حامد للمنطق، ويبقى جاهلًا بقوله: "أبو حامد قد قدم في ذلك مقدمة منطقية زعم أنه أداه إلى القول في ذلك ظن المتكلمين في هذه الصناعة... ونحن نستنك كلال شيء إلى موضعه، فإن من رأى أن يتعلم شيئًا أكثر من واحد في وقت واحد لم يمكته

أن يتعلمه ولا واحدًا منها". (1) للمنطق موضعه إذن، ولا أصول الفقه موضعها.

ويحسم ابن إسحاق الشافعي في هذه المسألة بوضع قاعدة نقية يقول فيها: "كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا ينفي عليها فروع فقهية، أو آداب شرعية، أو لا تكون عونًا في ذلك، فوضعها في أصول الفقه عارية، والذي يوضح ذلك أن هذا العلم لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مفيدًا له، ومحققًا للاجتهاد فيه، فإذا لم يفقد ذلك فليس باصل فيهما". (2)

وبناء على هذا يخرج عن أصول الفقه كثير من المسائل التي تكمل عليها المتاخرون وأدخلوها فيه؛ كمسائل ابتداء الوضع، ومسالة الإباحة هل هي تكليف أم لا؟ ومسالة لا تكليف إلا يفعل، ومسالة المروع، وغيرها من المسائل الدقيقة في النحو والبلاغة والتصريف.

الملحة الرابعة: أقسام جهود المالكية في الأصول بالاستقلال والتحرير والواقعية

يغلب على إنتاج المالكية في علم الأصول استقلال في الفكر، وتحرر في الراي، واعتداد بالواقع ومتعلقاته، فلم يكونوا مثاليين فيما يتناولونه من مبادئ الفن، ولا متساقين وراء العصبية المذهبية المفيدة، بل كانوا واقعيين في إنتاجهم، موجهين في اختباراتهم، مليبين

حاجة الأمة فيما يحقق مصالحها.

(1) الضروري: 32-37
(2) المواقف: 1/37-38
ولعل مرد ذلك فيما يبدو إلى مذهبهم الذي تعت بيته مذهب الحياة والأحياء.
قد اختبر العلماء في عصور مختلفة فاتسع لماشائكم، واختار علماء القانون في عصرنا الحاضر، فكان مسأله لهم في كل ما يحتاجون إليه من علاجٍ (1).
ومذهب الممالكية معروف بكثرة مجهوده، وتعدد مسالكهم في الجهود، مما من شأنه أن يؤدي إلى تنمية المذهب وتوسيع آفاقه. ومعروف أيضاً بكثرة أصوله التي تجعله مرتبًا في التطبيق فلا تضيقه. إذ إنما كثر ما بين بدي المفتي من أصول صاحبة للإفتاء، كثيرة اختار أصلها وأقربها إلى العدل والدين. وإن نوع الأصول التي يزيد بها المذهب الملكي على غيره، ومسلكه في الأصول التي اتفق فيها مع غيره، يجعله أكثر مرونة، وأقرب حيوية، وادنى إلى مصالح الناس، وما يحسون وما يشعرون. وبعبارة جامعية: أقرب إلى الفطرة الإنسانية التي يشترك فيها الناس، ولا يختلفون إلا قليلاً بحكم الإقليم والمناخ والعادات المرتبطة (2).
تشترب الممالكية هذه التوجهات، وأخذوا على أنفسهم التنقيد بها، والعمل في إطارها. لذلك أن إمامهم مالك كان حريصاً على أن يربي فيهم مملكة الفقه، لا يحفظهم فقط طالفة من المسائل التي كان يعتن بها. وكثيراً ما بنوه عن كتابة الفتاوى في المسائل جاهزة في المواقف: وقد كرهه مالك - أي كتابة العلم - فقيل له: فما تصنع؟ قال: تحفظون وتفهمون حتى تستنير قلوبكم، ثم لا تحتاجون إلى الكتابة (3).
فهو إذن يهدونهم على طلب الفقه بهذا المبدأ - حتى تستنير قلوبكم - لا يعني الاستحلاط والانتقال فقط. وكأن يقول لهم: قلبي بيني أن الحكمة الفقه في دين الله، وأمر بدخول الله القلوب من رحمته وفضله (4).

(1) مالك لأبي زهرة: 327.
(2) مالك لأبي زهرة: 326.
(3) الوافقات: 147/5, 14/7.
(4) الوافقات: 24/5.

المؤسس العلوي لدار البحوث "ديب"
وبهذى العقلية كتبوا في علم الأصول، سواء كانت كتاباتهم مستقلة أم غير مستقلة (1).

الملاحظة الخامسة: نراء جهودهم وتنوعها وخصوصية أثر الملكية الفكرية الأصولية إبداعاً واحتراماً وشرحاً وتعليماً، واستجابوا في هذا النراء لمنطوبات أعصارهم، والتقاليد السائدة فيها، والمناهج المعبرة في صناعة التأليف. فترا إنتاجهم يعكس كل ذلك؛ ففي طری بناء العلم وتأسيس قواعدهم، ووضعوا مؤلفات جامعة لمباحثه ومقداشه، محققة للمراد في تدعيم المذهب، واستخلاص أصوله، وتحرير قواعده، وناصيل مسانده. وفي طری الإبداع والشمول، حيث أكتمل العلم واستقلل، ترى مؤلفات محررة، ومصنفات مستقلة، تدفع بالعلم إلى الأمام في حلة من التجديد والأصالة والتطوير والاستقلال. وفي طری الركود والتقليد الذي يبدأ بعد القرن الثامن، حيث تهذا حركة التجديد والتطوير، فلا ترى - غالبًا - إلا منتهقات حاول أصابها أن اختصروا كثيرًا في الفن يقصد تقریب نلمها، وتسيير حفظها، أو شرحًا لمطولات رام أصابها تهدب بها وتتفقيش شرائها، حتى تناسب - في نظرهم - مع اهل زمانهم. سواء تم صياغة ذلك في اقتصاد وازدواج، أو في ممثل نشري، مما يعني لدارس تطور الفن ملاحظة مفادها أن الغرض من التأليف يختلف من فن لآخر، فحين يكون تسهیل الحفظ هو أقوى اهداف التأليف شواعًا تطبیق النظام، وحين يكون توضیح المادّة وجمع شنائها والتوسع في بحوثها أوضح الأغراض عند المؤلفين يكون جانب النثر أكثر شهرةً.

وسيجد الغارف في (فهرس مصادر أصول الملكية) ما يعكس كل هذه الأشكال، والمناهج، والضامن، لأن الملكية سابقاً الفن في كل عصوره وأطواره، ولم يتوقفوا في عصر ما عن العطاء، ولا شكوا الضعف أو القصور وعدم المجاورة.

(1) ولا يمنع الوقت لسوق مفاعِل مما تناول من كتاباتهم في هذا النشان.

المؤرخ المغربي لدار البحوث "دبي"
المصادر الأصولية عند المالكية: دراسة في النشأة والمدونات والنصوص

5 - فهرس مصادر المالكية في الأصول:
أورد هذه المصادر مع مؤلفيها في هذا الفهرس مع وفيات أصحابها، مرتبًا لها على القرون، معززاً لها بالمصادر والمراجع التي نسبت إليه تلك المصادر، مع مزيد من التحري والدقائق في كل ذلك.

مؤلف الفهرس الثالث:

1- أبو عبد الله أصبع بن الفرج بن سعيد بن نافع (ت 320 ه).
من أفقه أهل مصر في طبعته. له كتاب الأصول (في عشيرة إجراه). وما يدل على أنه في أصول الفقه، قول ابن القيس: ما أنشئ لي طريق الفقه إلا من أصول أصبع (1).
وقول ابن حارث: كان ماهرًا في فقهه. حسن القياس، من أفقه أهل هذه الطبقة وأهل الطبيعان والبيان، تكلم في أصول الفقه (2).

2- أبو عبد الله محمد بن محنون بن سعيد بن حبيب التنوخي (ت 562 ه).
العالم الفقيه المبرز، المتصرف في الفقه والنظر ومعرفة الخلاف والرد على أهل الأوهام. وكان الغالب عليه الفقه والشافعي. وكان يحسن الحجة والذب عن السنة، ومذهب أهل الحجاز. وكان كثير الكتب، غزير التعليف (4). تذكر المصادر إن له كتابًا في الإباحة (5).
وكتابًا في الورع (6).

3- أبو محمد قاسم بن محمد بن قاسم بن محمد بن سير النصفي (ت 787 ه).
رجل فقしかも، وزمحمد بن عبد الله بن عبد الحكيم المتنبئ والمتأثر، حتى برغ في الفقه، وذهب مذهب الحجة والنظر، وترك التقليد. له تحقيق مذهب الشافعي وتواليه فيه على مخالفته. ألف كتابًا في الرد على بحثي بن إبراهيم بن مزين، وعبد الله بن خالد،

المؤرخ العلمي لدار البحوث "ديب"
العنابي، سماء (الرد على المقلدة) أو (الإيضاح في الرد على المقلدين)، وله كتاب آخر في خبر الواحد، نزعته ابن الفرضي بابنه شريف (1).

4- إسماعيل بن إسحاق بن إسحاق بن حماد بن زيد الجهنيسي الأزدي القاضي (2).

شيخ المالكيين بالعراق، وأول من بسط قول مالك، واحتج له، وأظهره بالعراق. رد على المخالفين من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة، وألف تأليف في مختلف الفنون، منها كتاب الأصول (1).

5- أبو زكرياء يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني (ت 289 ه).

محدث متقدم في الحفظ، إلا أنه لا يبتصر فيما يبتصر فيه الحذاق (أهله النظر والعلوم) من معرفة معاني القول، وإعراب ما ينطق به من الألفاظ (2). إمام نبت فقه، كثير الكتاب في الفقه والآثار (1). ألف كتابًا في الرد على الشافعي، وفي أصول السنن، وغيرها (3).

6- أبو يحيى زكرياء بن يحيى الكلاعي الفرطاني (ت 320 ه).

قاري ضابط، صنف كتابًا في الأصول، أخذ عنه أهل قرطبة، وعملوا بما فيه (1).

مؤلف الفرق الرابع:

1- أبو الحسن (1) عمر بن محمد بن يوسف الأزدي (ت 328 ه).

الحاذق بالذهب، الحامل لعلوم قلما اجتمعت في مثله من أهل زمانه، من حفظ للحديث، وعلم به، واستنفر في الفقه، واحتج له. السائق مسلك سلفه من آخ حماد

(2) المدارك: 4/292، الدبيش: 1/289/5، الشجرة: 70.
(3) جذوة المفتي: 354، قضاة قرطبة: 184.
(4) تاريخ العلماء: 1/41.
(6) التكميلة: 1/1.
(7) في الدبيش: 2/75، والشجرة: 78: أبو الحسن، والشهب من المدارك.

المؤلف العلمي لحار البدوث "جبي"
ابن زيد... ألف كتاباً في الرد على من أنكر إجماع أهل المدينة(1) وهو نقض كتاب أبي بكر الصديق في شافعية. وقد ناظره وعال في الرد عليه.

2- أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم المعروف بابن الوراق المروزي (ت 329 هـ).
هو صاحب حداث وسماء وفقة. له مصنفات حسان، محسوسة بالآثار، يبحث على مذهب مالك، ويبرع على مخالفته. له كتاب الرد على محمد بن الحسن، كتاب بيان السنة، وغيرها.

3- أبو مروان عبد الملك بن العاصي بن محمد بن بكر السعدية القرطبي (ت 330 هـ).
الفقه الحافظ المتصارف المتضف، رجل وساع من مشايخ وناظر، وأقام في بغداد ثلاثة أعوام يناظر ويجدل، حتى برع في المناطرة على المذهب. ألف تأليف في نصرة المذهب، منها: كتاب الدلائل على مذهب المدنيين، كتاب الدلائل على أصول الاحتجاج، كتاب الرد على من أنكر العمل بما رواه.

4- أبو الفرج عمر بن محمد بن عمرو الليثي البغدادي (ت 311 هـ).
الفقه الفصيح اللغوي المتقدم، أشهر بكتابه: (الحاوي في مذهب مالك)، والمع في أصول الفقه.

5- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشوري (ت 334 هـ).
الإمام المشهور المتكلم الأصولي الماهر، من كبار الأئمة الذين تأثروا الحجة على إثبات السنة، ودفع شبه المبتدعة. صنف تصنيف، نافع، منها: كتاب الاجتهاد، كتاب الخاص والعام، كتاب الأصول الكبير، وغيرها.

المؤرخ المجري لحوار البحوث "نبي"
6- أبو الفضل بكر بن محمد بن الولاء القشيري البصري (ت: 424 هـ).
من كبار فقهاء المالكيين بمصر. كان راوية للحديث، عالمًا به. ألف كتابًا جليلة، منها:
كتاب الأحكام المختصر من كتاب (أحكام القرآن) للقاضي إسماعيل، والزيادة عليه، وكتاب
أصول الفقه، وكتاب القياس، وكتاب مآخذ الأصول (1). ذكر القاضي عياض أنه رأى له
هذا الأخير.

7- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن ماجد الطائي (ت: 372 هـ).
كان ابن ماجد مالك المذهب، إمامًا فيه مقدمًا، غلب عليه علم الكلام والأصول،
له كتاب حسان في الأصول، منها: كتاب في أصول الفقه على مذهب مالك (2)، ورسالته
المشورة في اعتقادات على مذهب أهل السنة.

8- أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري (ت: 527 هـ).
كان القاضي براي مالك بالعراق في وقته. له التصنيف في شرح المذهب، والاحتجاج
له، والرد على من خالفه، وله في علم الأصول كتاب الأصول، وكتاب إجماع أهل
المدينة (3).

9- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خويزمنداد (ت حوالي 390 هـ).
الفقه الأصولي النظر، تفهه بالأبهري. له اختيارات وتأويلات خلف فيها المذهب
في الفقه والأصول. ألف في الخلاف وفي أحكام القرآن، وله كتاب الجامع في أصول
الفقه (4).

10- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن القصار الفقهي البغدادي (ت: 397 هـ).
الفقه الأصولي النظر (5). له كتاب (عين الأدلة في مسائل الخلاف)، قال عنه أبو

المؤثر العلمي لدار البحوث "حبي"
إسحاق السيوري: "لا أعرف للملاليين كتابًا في الخلاف أحسن منه". 
ر.ه. كتابه (المقدمة في الأصول)(1). وهي أبوب في أصول المذاهب، قدم بها المؤلف كتابه الكبير في الخلاف. يغطي في طبيعة كتابه: "وقد رأيت أن أقدم لكم بين يدي المسائل جملة من الأصول التي وقفت عليها من مذهب" (أي مذهب الإمام مالك)(2).

1- أبو الحسن علي بن ميسرة القاضي البغدادي. له كتاب إجماع أهل المدينة(3).

2- أبو تمام علي بن محمد بن أحمد البصري.

كان جيد النظر، حسن الكلام، حاذقاً بالقول، له كتاب في أصول الفقه(4).

3- الأخبار من طبقة الأئمة وأصحابه العراقيين.

مؤلف القرن الخامس:

1- أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي (ت 320 هـ).

فقيه منقول، عالم مؤلف مجيد. له حظ من المسان والحديث والنظر. ألف (الفتاحة في شرح الموطأ). له كتاب الأصول، كتاب البيان، وغيرهما(1).

2- أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت 320 هـ).

الإمام الأصولي المتكلم النظر، رئيس المالكية في وقته. قال أبو عمران الفاسي:

رحلت إلى بغداد و كنت قد تعرفت بالسهرة والنこちら عند أبي الحسن الباجي، وأبي محمد الأصلي - وكان عالما بالأصول - فلما حضرت مجلس القاضي أبي بكر، ورأيت كلمته في الأصول والفقه مع المؤلف والمخالف، حقرت نفسي، وقلت: لا أعلم من العلم.

(1) طبقات الآخرين، 170.
(2) وهي مطبوعة متدلية.
(3) عيون الدولة - المرحلة 2/1.
(4) المدارك: 195، البجاح: 2/98.
(5) المدارك: 7/176، البجاح: 2/11.
(6) المدارك: 3/133، ونظر ترجمته في الدباج: 1/165، معجم أعلام الجزائر: 46،

المؤلف العلمي لدار البصائر "حبي"
شايباً، ورجعت عنه كالمبتديٰ(١) ألف كتب كثيرة نافعة، منها: أصول الفقه، مسائل من الأصول، أماني إجماع أهل المدينة، المعنى في أصول الفقه، الأحكام والعمل (٢)، التقرب والإرشاد في أصول الفقه (٣).

٣- أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن الفخاز القرطبي (ت ١٩٤ هـ).

آخر أئمة المالكية بقروطبة. كان من أهل العلم والحفظ والفهم، عارف ببديع الآية وأقوال العلماء، مالاً إلى الحجة والناظر (٤). رحل وسمع وجاور، وسكن المدينة وشاعر بها، وكان كحيل الأنتقزاغ لكتاب الله (٥) راّساً في الفقه، يحفظ المدونة سرداً، والنوادر والزيادات (٦).

له مؤلفات; منها: كتاب الانتصثار لاهل المدينة (٧).

٤- أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر القاضي البغدادي (ت ٤٢٢ هـ).

من افره المالكية البغداد. درس الفقه والأصول والكلام على القاضي البغدادي. وكان حسن النظر، جيد العبارة. ألف في المذهب والخلاف والأصول تأليف مفيد، منها: كتاب الإفادة في أصول الفقه، كتاب التنقيح أو (المخصص) في أصول الفقه، وكتاب المرزوقي.

(١) المدارك: ٣/٦٧-٤٧.
(٢) المدارك: ٧/٦٩، المشتركة: ٩٣. وقد نقل الزركشبي في البحر المحيط: ١١١/٥ من الكتب الأخر.
(٣) باب: الأخبر عن الأحكام والعمل.
(٤) وهو أهل كتاب الفقه في أصول الفقه، مستوفياً جميع مباحث العلم. وقد صدر منه حتى الآن ثلاثة أجزاء عن مؤسسة الرسالة ببيروت، بعناية عبد الحميد علي أبو زينب.
(٥) المدارك: ٧/٨، المشتركة: ٢٨٧/٧.
(٦) سير أعلام النبلاء: ٦٢/١٧.
(٧) وله في تناقش مذاهب الشافعي وما غلط فيه من المسائل، وفيه مسائل أبي جنيفة. وهو رسالة هبها لطبع علاء المغربي، المحقق الشيخ محمد بوخ șiئ الحسن في حفظ الله.
في الأصول (١)، والمقدمة في أصول الفقه (٢)، ومباحث من الإجماع (٣)، وإجماع أهل المدينة (٤) من كتب جامعة.

٥- أبو عمر أحمد بن محمد المحاربي الطلمسكي القرطبي (ت ٣٧٤ هـ).
رحل فسمع، واتسعت روايته، وتفنن في علوم الشريعة، وغلب عليه القراءات والحديث، ألف تأليف نافعة في التفسير والحديث والأصول، منها: كتاب الوصول إلى معرفة الأصول (٥).

٦- أبو مروان عبد الملك بن أحمد بن الأصغ القرشي القرطبي المعروف بابن المض.
(٦) ص ٣٦٤ هـ.
عالم فقهي، مقدم في الفقه والحفظ والبيانات، له كتاب سماه: "كنز معرفة الأصول (٦). قال عنه عياض: "وربح مذهب مالك، جمع فيه أشياء من أصول الفقه، ومقدمات العلم، لم يكن فيما جمع من ذلك بالحاذق، ولا بالثني القول، رواه عنه ابنه (٦).


(٣) نشرها د. محمد السليماني مع كتاب (المقدمة في الأصول لابن القصص) ص ٢٢٧-٣٤ مصدراً في نشرها على نسخة محفوظة في خزانة تطوان العامة بالغرب ضمن مجموع تحت رقم: ٨٢٦. كما قارنها بنسخة أخرى محفوظة بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم: ٨٤٨ في آخر كتاب الطقين.

(٤) نشره اياً د. السليماني مع ملاحظات المقدمة في الأصول لابن القصص (٢٢٧-٢٣٤) مستخدمةً على نسخة من شرائه رسالة ابن أبي زيد القرشي للقاضي عبد الرحاض، محفوظة بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم: ٢٣٥، من ص ١٧٣-١٨٠.

(٥) نشره ذو الرحمان الورجوي مع ملاحظات كتاب ابن القصص في الأصول من ص ٢٩١-٢٥٥، مستخدماً على كتاب تنازل الأصول في شرح المختصر للقراني.


(٦) نسخة العلم في الصالة: ١/٤٣، كتاب في أصول العلم (نسبة أجزاء).

المؤلف العام: (البحوث دعي).

المؤلف العلمي: حوار البحوث دعي.
7- أبو الفضل محمد بن عبيد الله بن أحمد بن عمرو البزار البغدادي

(ت 5 هـ).

آخر ملكية بغداد. فقيه أصولي منمق، قيم بمسائل الخلاف، صاحب حلقة
الماليكين بجامع المنصور. له تعليق حسن كبير مشهور في الذهاب والخلفاء، ومقدمة حسنة
في أصول الفقه. درس عليه البابا منصور.

8- أبو القاسم خلف بن أحمد بن بطال البكري البليزسي (ت 45 هـ).

كان فقيهًا أصولياً من أهل النظر والاحتفاظ للذهب اليازجي، له مؤلفات حاسة في
الأصول وغيرها.

9- أبو الوليد سليمان بن خلف البابا (ت 472 هـ).

الفقهاء المالكي الأصولي الناظم الحديث المشهور. ألقى المكتبة المالكية بإنتاجه
الوصير في أكثر من نسخة. نقدم علم الأصول مكتباً نفيسة، منها: إحكام
الفصول في أحكام الأصول. وإشارة في معرفة الأصول، والمنهاج في ترتيب الحجاح,
والحدود في أصول الفقه، وهي كلها مطبوعة ممنوحة.

10- أبو الفضل علي بن فضل بن علي بن غالب القشيري المالكي.

(ت 479 هـ).

العالم باللغة والأدب وال التنسيب التاريخي. سكن بغداد، وله توفي. له في الأصول
كتاب (الفصول في معرفة الأصول).

11- أبو القاسم أحمد بن سليمان بن خلف البابا (ت 493 هـ).

من أهل الدين والفضل، غالب عليه علم الأصول والخلفاء، تفقه على أبيه، وأذن له

(1) طبقات الفقهاء للشيرازي: 171، الدار: 8/8، تأليف، كتب المتشري: 274، الديباج: 2، 238/2.

(2) مختصر المثنى: 4/4، الدار: 1/168، الديباج: 1/156، ديفأت الأصوليين: 1/124، NST.

(3) رواج: نفح الطبي: 2/29.

(4) يمكن على مالكيه قول السيوطي في بغية الرعاة: 2/183، وكان حديثاً يقع في كل شام.

في إصلاح كتبه في الأصول فتتبعها، و ألف كتاب: معيار النظر، و كتاب: سر النظر.

مؤلفه القرن السادس:
1- أبو بكر محمد بن ي Hendib بن محمد بن نهف الشير الطرطوشي، يعرف بابن أبي رندقة (ت 520 هـ).

الicie الأصولي البحت المتهاد، حصلت له الإمامة في الفقه مذهبًا و خلافًا، وفي الأصول و علم الوحداد. ألف تأليف حسانًا، منها: تعليقية في أصول الفقه، وفي مسائل الخلاف.

و هو من الأصوليين المغاربة الذين ندأوا بصيغة الغزالي في المستصفى حين أدخل علم المتن في العلوم الإسلامية، خاصة علم أصول الفقه.

2- أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد الباجي البلنس ن (ت 523 هـ).

رحل و حاز معرفة واسعة بال نحو والأصول والفقه و حفظ التنفس وإيقاف عليه، و حلق بهذه العلوم مدة بإشبيلية وغيرها. ألف مجموعة في الأصول والفقه، ردوها على أبي محمد بن حزم، أحدهما سماه (لمدخل)، والأثري سماه (سيف الإسلام على مذهب مالك الإمام).

3- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت المضيوري المعروف بجدال الموحدين (ت 542 هـ).

له تعاليم في الأصول، قد يعنون ما ضمه في كتابه (أعر ما يطلب) من كتب ورسائل في الأصول والفقه والحديث والتوحيد... ويستطيع القارئ أن يتبين من كتابه هذا.

المؤرخ العلمي لهار الباجي "عبي".
فيما يتعلق بعلم الأصول: الأدلة الشرعية، الكلام في العموم والخصوص، والأخبار المتواترة، دلالات الألفاظ (1).

4- أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي المهدوي (كان حيًا سنة 557).

من الفقهاء الأعلام، البالغين درجة الاختيار والتاريخ، الإمام في الحديث وأصول الفقه العربي، له مؤلفات، منها: (التعبير على مبادئ التوجيه) (2) اعتنى فيه بإسرار التشريع، واستنباط أحكام الفروع من قواعد الأصول (3)، وذكر أن من أحاكات علماء بكتابه (التعبير) ترقى عن درجة التقليد (4).

5- أبو عبد الله محمد بن المسلم بن محمد الفرشي المخزومي الصقلي (كان وفاته بعد العشرين وخمسين عامًا).

غلب عليه الكلام والأصول والتحقيق، وتقدم في ذلك تقدماً بذل فيه أهل وفاته، وصنف التصانيف الكبيرة، والقوية المأخذة، ككتاب (البيان لشرح البرهان) (5).

6- أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر الشهيمي المازري (ت 537).

الإمام المحدث، الفقيه الأصولي، المتكلم الطيب، عرف بالاستقلال في الجهاد، وتحقيق الفقه، ودقة النظر في الأصول، وصفه عباسي (6) بأنه لم يكن للمالكية في أقطار الأرض في وقته أقصى منه، ولا أقوم لهبهم. ألف في الفقه والحديث والأصول تأليف تشهد

(1) انظر: أعماً يطلب: 29-274.
(2) انظر: ظاهراً خطبة منه بخزانة القرويين بالمغرب تحت رقم: 1132. انظر: فهرس مخطوطات خزانة القرويين: 228-229 ويجري تحقيقه الآن بالجامعات الغربية.
(3) وهي طريقة نبي الشيخ تقي الدين ابن دقوق العيد إنه غير مخلصة، وإن الفروع لا يطرد تجريبه على القواعد الأصولية.
(5) النجي: 28، تنب الإيجاب: 376.
(6) في الغنية: 60.
المحاولة الأصولية عند المالكية: دراسة في النشأة والمكونات والخصائص

بإمامته ونيله وتوغله. شرح البرهان لابي المعلقي العربي في كتاب سماه (إيضاح المصور من برهان الأصول) (1).

7- أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافي المعروف بابن العربي (ت 542 هـ).

فقيه الأندلس وعالمها الكبير، رحل ودرس وتفقد وحصل، واتقن مسائل الخلاف والاصول والكلام على أئمة هذا الشان في المشرق، وعاد إلى بلده بعلم وفير، ورحل إليه للتدريس والسمع. وصنف في غير فن تصنيف ملفتة كثيرة مفيدة، منها في أصول الفقه كتاب (المحليص) (2). وقد خصصه في كتابه (المحصوص في علم الأصول) (3).

8- أبو محمد عبد الله بن عيسى بن أحمد الأنصاري الحروفي الشلبي الأندلسي (ت 551 هـ).

حافظ من رجال الحديث، أصولي عالم بالفروع، بحث في مسائل الخلاف، بحر في علم العربيه، رحل وصاحب المازري بالمهدية ثلاثة أعوام، وحج وجاوز وأقام بالعراق اعوامًا (4).

9- أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الفزاري المعروف بابن البكري (ت 533 هـ).

كان معتنئاً بالحديث، مشاركًا في غيرها، ماهرًا في علم الكلام وأصول الفقه، أدبيًّا.

(1) هذاشرح النفسي لم يكمله المؤلف، بل وقف عند بداية الإجماع، والموجود منه ناقص في أوله.

(2) يحمل عليه كثيرًا في كتبه. انظر: عارضة الاحوري: 2/1244، العوام من الفوائد ص 249، 100.

(3) ححق في المشرق. وصدر مطبوعًا عن دار البياري بالأردن عام 1420/1999 م.


المؤهِّل العلمي لمارا البيروت - حبي"
له مصنفات دلت على إدراكه وحسن نظره، منها (مبارك الحقائق في أصول الفقه) خمسة عشر جزءًا (1).

16 - أبو الحسن علي بن عبد الله بن خلف بن النعمة الانصاري المري شيخ بنسس.

(ت 567).

العالم المتنقين، الإمام المتنف، الجمع للفقه والأصول والتفاسير ومعاني الآثار. انتهت إليه رئاسة الإفتاء والإقراء بالنسية. ألف كتاب (ري الظلمان في تفسير القرآن) في عدة أسفار كبار، و (الإعان في شرح مصنف النصاني أبي عبد الرحمان) (2) بلغ فيه الغالبة من الاحتفال والإكرار، (بالباب في الأصول) (3).

11 - أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن مياب السدراني الورجلاني (ت 570).

عالم بأصول الفقه، من أهل ورجلان - ولد بالمغرب الأقصي - ألف كتاب (العدل والإنصاف في أصول الفقه) (4) ثلاثة أجزاء.

12 - أبو الحسن علي بن أبي القاسم عبد الرحمن النصاني، يعرف باسم أبي جنون.

(ت 577).

قاضي الجماعة بمراشكن، العالم الحافظ، السيد الجواد، المستحب في حفظ الفقه، المحقق بأصوله، له مختصر في أصول الفقه، سمى (المختصر الأشفي من أصول المستصفي)، وهو كتاب نبيل مستجد سمع منه (5).

(1) التكملة: 195، صلة الصلة: 4، الإحاطة: 4، 175، الديباج: 2، 116، 284/0.
(2) التكملة: 2، الديباج: 2، 219/1، السير: 229/8، نبيل الانتهاء: 324، معرفة الفقه الكبار: 1، 172/2، بيئة الرعى ق: 2، 167/6، شرذمات الذهب: 100.
(3) النفرد بذكره في هدية المارفين: 700.
(4) الأعلام: 8، 224.
(5) التكملة: 3، 246/0، الديباج: 8، 41/1، 150/0.

المؤسّر العلمي لدار البحوث "دبي"
14- أبو القاسم عبد الجليل بن أبي بكر الربيع، يعرف بالديباجي وباين الصابوني (ت 595 هـ).

كان عالماً بأصول الفقه، مدرساً له (1)، ولله فيه تصنيف مثل كتاب (المستوعب في أصول الفقه) (2). يروي عنه أبو عبد الله بن خليفة كتاب (التعليل)، لأبي المعالي عن مؤلفه.

15- أبو الوالي محمد بن أحمد بن أبي الوالي الشهير بابن رشد الحفيد (ت 595 هـ).

الفقه المطلع، الأصولي النظر، الفيلسوف الطبيب. ألف في الفقه والخلاف والفلسفة والأصول. ومن إنتاجه في الأصول (الضرورة في أصول الفقه) (3)، الذي تعامل فيه (مستصفي الغزالي) مع مهذب ومتمم ومكمل.

16- أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الكريم الندلاوي (ت 596 هـ).

كان متحققًا بعلم الكلام، متقدمًا في معرفة أصول الفقه، ذا حظ صاحب من علوم اللسان، وفروض الشعر. له (رجز مشترور مزدوج في أصول الفقه) (4)، سمعه عليه ابن الأبار الفضاعي، ونوه به عبد الملك المراكشي بأنه مستثنٍب.

(1) عون العلماء: 23، ترشيح الدباج: 88، نيل الانتهاء: 152.
(2) نظم، الغنية: 1496.
(3) الأكمل: 3، جد韵 الأئمة: 2، 3738/8، كتاب العمر: 390.
(4) صدر عن دار الدرب الإسلامي عام 1934 م، باللهجة جمال الدين الذهبي.
(5) النكملة: 2/3، 161، الفيلسوف، والنتكملة: 28/8، 332/1.
17 - أبو الحسن علي بن عتيق بن عيسى بن أحمد الامام الجز的认可رفيق، يعرف بالمنصوري (ت 988).
كان صاحب معارف وإدراك وعناية بالعلم، وله شعر صالح، ومصنفات في غير ما فن
من الأصول والطب والحديث والرجال (1). وله (جزء في أصول الفقه) (2).
18 - أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك بن أبي جمرة الإجليسي (ت 959).
كان فقها حافظا، بصيرا بمذهب مالك، عاكفا على تدريس، فصيح الفن، حسن
البيان، عرينا في النبوة والمجاز، مثار في المسائل، وشوارع فضولت براعته، له تأليف، منها
كتاب: نتائج الفكر ومناهج النظر في معاني الآثار (3)، كتاب: إقليد التقليد المؤدي إلى
النظر السديد (4)، وغير ذلك.

 مؤلف القرن السابع:

1 - أبو الحسن علي بن محمد السعيدة الإجليسي، يعرف بالمنصوري (ت 910).
المقرئ المجدد، النموذج الماهر، العارف بالكلام وأصول الفقه. صنف في غير فن
مصنفات مفيدة، وكان كثير العناية بالرد على الناس (5)، فرد على إمام الحرمين في كتابه
(الإرشاد) والبرهان (6).

2 - أبو الحسن علي بن محمد الجزوري الإجليسي الأصل، الفنادق المؤلف، السمين
القرار، يعرف بالمنصوري (ت 961).

(1) قال في صفة الصلاة: 122: وله من هذا اجتهاد في علم الكلام وأصول الفقه وغير ذلك.
(2) التكميل: 222، الدليل والتكملة: 5/1، الشجرة: 11.
(3) ألا بهد التمكين وخمساتة عندما أفتق السلمان باللابية، أمر بإحرام المدوحة وغيرها من كتبهم.
(4) التكميل: 2/8، الدليل والتكملة: 5/1، السير: 290/2، نبيل الأبحاش: 342،
الشجرة: 12.
(5) برنامج اليومي: 81، قال في التكميل: وعند بالرد على أي المعجم الجزوري في كثير من تأليفه، ولم
يصف في ذلك.
(6) برنامج اليومي: 81، التكميل: 222، الدليل والتكملة: 5/1، الشجرة: 12.

المؤلف العلمي لحار النحوث: "هي"
المصادر الأصولية عند المالكي: دراسة في النشأة والمدونات والمصانع

(البرهان) (ال Интерمو في ثقة فقهاء، المتحفق بعلم الكلام. كان يدرس كتاب
(البرهان) لابي المعيتي بمدينة مسطحة بعد عودته من المشرق. (1). وله مصنفات في أصول
الفقه أفاد بها، منها كتاب: البيان في تنقية كتاب البرهان لابي المعيتي (2)، وكتاب:
تقريب المرام في تهديب ادلة الأحكام في أصول الفقه، ومقالة في الماسح على مآخذ
الأصوليين (3).

2- أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق الأموي المالكي، يعرف بابن
المراة (ت 716هـ).

الفقيه المشاور، المحافظ للرأي، غلب عليه الأصول والكلام، يناظر عليه بمرسية
ويتحلق إليه، له تأليف، منها: نكت علي الإرشاد إلى قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد
للجونية، وكتاب في مسائل الإجماع (4).

4- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المهرجاني، إشبيلي الأصلي، عرف بالإصولي
(ت 716هـ).

كان متحفظاً بعلم الكلام، متقدماً في معرفة أصول الفقه حتى شهر بالأصولي،
اشتغل بتدريس (المستصفي) للغراني، واعتنى بالإصلاح، وإزالة ما كان فيه من تصحيف
وله عليه (تقديمات وتعليقات) أفاد بها وتنوّلت عنه (5).

(1) صلة الصحابة: 145/1.
(2) سماه في الذيل والتكملة س-5/1: بيان البيان في شرح البرهان.
(3) التكملة: 348/4، الصالة: 144/2، الذيل والتكملة س-6/1: جذوة الاقتباس: 2/270.
(4) نيل الانتهاء: 332/16، الإعلام للمراكشي: 179.

المؤرخ العلمي لعاز البحوث "بدي"
5- أبو محمد جلال الدين عبد الله بن جميع بن شأم الجزاحي السعدي (ت 671 هـ).

الفقيه الفاضل، العارف بالذهب وقواعده، المؤلف النحفي، له إشهام رائد في تحرير
مسائل الذهب بكتابه (الجوهر). وفي الأصول جميع مختصرًا بسماء (تحرير الأفكار)
والقصص في تجديد علم الأصول) (1).

ونسب إليه البدر الزركشي (2) (مختصر المستصفي للغزالي) ولم يفهم عليه عند
غيره، مما يدعو إلى التماشل هل هو المختصر المتقدم الذي ذكر في إجازة تلميذه، أم غيره؟

6- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي الصنهاجي الأباري (ت 717 هـ).

الفقيه الأصولي، الإمام المحقق النظار، من فحول أئمة الأصول في عصره، وهو من
حيث الرفعة - كما يقول المجلسي - في طبقة الفاضلي الباقلاني، وإمام الحرفين،
والغزالي، ولا أدل على ذلك من شرحه برهان الإمام شرحًا حافلاً شاهداً بنيوعه وفصوله،
سمه (التحقيق والبيان في شرح البرهان) (3).

7- أبو عبد الله محمد بن عيسى الأزدي المهدوي، يعرف باب المنصف (ت 860 هـ).

الفقيه النظار الأصولي المعتمد، المائل إلى القول بمذهب الشافعي، ناصراً له مناظراً
عليه، جيد النظر، واسع الإدراك، شديد العناية بتألقين الفاضلي عبد الوهاب، وله في الأصول
أرجوزة سماها (الدرجة الشافية في المعالم السنية) (4)، وهي رجوعه على أربعة معالم: 
الأول في علم الكلام، والثاني في النكتة الأصولية والأدلة الشرعية، والثالث في الفروع.

(1) ذكرى ابن شأم في إجازة تلميذه أبو إسحاق بن علي بن مهيب الأندلسي المثبتة في الصفحة الأولى من
كتابه عند الجوهري - نسخة مكتبة الجامع الكبير ببيتة بالقرب من الجوهري: 36/1. انظر: عقد الجوهري: 36/2.

(2) في البحر المحيط: 84. انظر: مقدمة تحرير كتاب شفاء الغليل للغزالي: 26-25.

(3) حقق الجزء الأول منه بجامعة أم القرى عام 1909، وطرف من الجزء الثاني بجامعة محمد الخامس
بالرباط عام 1998 م، وقبل كل كاملاً، وسيصدر قريبًا إن شاء الله.

(4) توجد من الدورة السنية نسخ خطية في المغرب وتونس. انظر وصفها وتحليلها لها في بحث الاستاذ محمد
إبراهيم الكاتبي في مجلة الباحث (2) ص 172.

الباحث العلمي لدار البحوث "ديب"
الفقهية. والرابع في السيرة النبوية. أبنتها سبيعة آلاف واثنان (7002) فرغ منها بقرطبة في صفر سنة 1371.

8- أبو علي عمر بن محمد بن علي الصنهاجي الراكشي، مجسي الأصل، يعرف بابن الطوير (ت 226).

رحل طالياً للتعليم، وحج وجاور، وأخذ أصول الفقه عن القاضي عبد الوهاب ببغداد، وراوي الحسن الألباري بمصر، وقف إلى المغرب، فدرس بالمهدية علم الكلام وأصول الفقه، ومسائل الخلاف، ومبنى بها مرهان إمام الحرمين على طلبك من صدره. ثم استقر مراكش، والتف الناس عليه، وأخذوا عنه أصول الفقه، وعلم الكلام (1).

وكان له في إثبات الفضائل رأي خالقه فيه أبو الحسن ابن القطان، وصنف رداً عليه في ذلك مصنفه الآتي بعد (2).

9- أبو محمد عبد الله بن بديع البيحبي، من أهل شقراء (ت 625).

أخذ عن مشيخة إشكيلية وقاص علم الكلام وأصول الفقه، فتحقق بالعلوم النظرية مع المشاركة في غيرها، درس بجامع بلنسية (مستصفى الغزالي) واعتني ببحائته وتوظف عليه فيه (3).

10- أبو عبد الله محمد بن عبد الحق بن سليمان الجغري، من مراكش، يعرف بالندروي (ت 625).

الإمام الحافظ: المشارك في الفقه والكلام والأصول، كان معنيداً بالحديث وروايته، فقيهًا براعًا، متمنىًا في علوم جمعة غزير التأليف، جمعة للكتاب الجليلة (4)، معظماً عند

(2) النزول والتكملة: 1/ 238.
(3) الذرول والتكملة: 8/ 239، الإسلام للراكي: 9.
(4) التكملة: 2/ 243، الذرول والتكملة: 4/ 243، جذور الابناء: 2/ 44.
(5) قال في صلاة السلف: 2/ 29، وكانت عند انتقلت نفيسة من أمته الدوارين، وأصول زهرة.
الخاصة والعامة، له تأليف في فنون (1) منها (مستصفي المستصفى) ابتداء ولم يتعد (2).

11 - أبو عبد الله محمد (3) بن أحمد بن يحيى بن أحمد العبدري الفارابي (ت 626 هـ).

الفقه الفاحص، النحوي الماهر، الأصولي المتكلم، الشديد الوهل بالمنطق، شرح مستصفى الغزالي بكتاب سماه (المستوفي في شرح المستصفى) (4).

قال عنه ابن الزبير: 0... وزوول بالمنطق، حتى شرح كتاب المستصفى، فما زاد على أن ابتدأ في مسألته كيفية الإنتاج بإظهار المعقدتين في كل مسألة مسألة، وما تنتجه، وردها إلى ضروبهم من الأشكال المنطقية على مرابتها، وقلما تعرض لغير هذا، وما سيم منه ولا كل على طول الكتاب... أما شرحه فكثير شيء فائدة (5).

على أن نقول القدر الزركشي عليه في البحر تخفف هذا، وتندل على أنه فحل بارع في الأصول.

12 - أبو بكر يحيى بن أحمد بن خليل السكنوي، من أهل لبنة (ت 626 هـ).

كان عالماً باصول الفقه وصناعة الكلام، متقدماً فيهما (6). جلس للتدريس بإشبيلية، فكان مجلسه أحفى مجلس واجمعه لاشتات المعارف، شرح كتاب: المستصفى لأبي حامد الغزالي (7).

(1) طبع منها: للفلسفة في غريب الوطاء وإعرابه على الأباب، انظر جرباً لمؤلفاته التي ذكرها في برنامجه.

(2) برنامج الزهري: 10، الذيل والتكملة س-8، C-1/319، مقدمة كتب الاتصاب: 1/22.

(3) سماه في الصنعة: 0/318/33، الذيل والتكملة: C-1/587، ثم إن ابن الزبير أورد في المعهد من الأحاديث، مما يجعل الخلاص إما من النساخ أو من المفقودين.


(6) التكملة: 1/190.

(7) صلالة الصنعة: 5/227، نيل الابتهاج: 132.
13 - أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الكتامي، فاسي سكن مراكش، ويعرف بابن الغطاس (ت 628 هـ). كان مستبيحا في علوم الحديث، بصيرا بطرقه، عارفا برجاهه، عاكفا على خدمته، نافذا مثيرا صاحبهم سقيمه. صنف في الحديث ورجاله، وفقه وأصوله، مصنفات نافعة أخذت عنه، منها كتاب (النزاع في القياس من ماضية من سلك غي وحصي في إثبات القياس) (1) ومقالة (انتهاء البحث متعهش عن مغزى من أثاث القول بالقياس ومن نفاة) (2) و(مسائل من أصول الفقه) (3).

14 - أبو علي الحسين بن عيقت بن الحسين بن رشيق الريعي المعووت بجمال الدين (ت 672 هـ).

شخى المالكية ينصرف في وقته، عالم بأصول الدين، وأصول الفقه، وعلم الخلافة، صبور على إلقاء الدروس وخدمة العلم. له في الأصول (لباب المخصوص في علم الأصول) (4) وهو اختصار جيد ومفيد لمستفى أبي حامد رحمه الله.

5 - أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن التنسيبي المزوي المعروف بالحرفي.

(ت 672 هـ).

الإمام العارف، المتقن للنحو والكلام والأصول والمنطق. قال الغزيري: وما من علم إلا وله فيه تصنيف وتاليف، وهو من أحسن التصنيف وأجمل التأليف... (5) مصنف في أصول الفقه تأليف (6).

(1) وهو في الرد على أبي علي بن الطوير المتقدم. انظر: التكملة: 2/20، الديال والتكملة 8-117.

(2) الأعلام للمراكشي: 8/250، نيل الابتهاج: 337.

(3) الأعلام للمراكشي: 8/250، نيل الابتهاج: 337.

(4) قال في الديال والتكملة: 8/250، نيل الابتهاج: 337.

(5) عنوان الدراية: 145.

العالم الحكيم، الإمام في علم الكلام وأصول الفقه، الماهر في المعقولات، دقيق النظر، سديد البحث. أقرّ بالمسجد الجامع بغناطس الحديث والأصول، ونظر عليه في كتب أبي المعالي الجوفي. وله تأليف في أصول الفقه والكلام جليله (١)، منها (تحقيق الأدلة في قواعد الملة) (٢).

17 - أبو الحسن سهل بن محمد الأردي الغنائي (ت ٦٣٩ ه).

18 - أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المعلوم بابن الحاجب (٦٤٦ ه).

الفقيه الأصولي المتكلم الناظر، العلامة المبكر، الإمام التحقيق، وفارس الأنفاق.

(١) وفي الإínhاطة: ٤/٦٤، وقائه سنة ٦٣٩ ه.
(٢) التكملة: ٤/٣٦٣، صلة الصلاة: ٥/٢٣٤، الإínhاطة: ٤/٣٧٣.
(٣) برنيس الرعيني: ٢٣.

المؤسس العلمي لدار البحوث "دبي"
المصادر الأصولية عند المالكية: دراسة في النشأة والمكونات والخصائص

19- أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي الإشباعلي، عرف بابن الحاج (ت 651 هـ).

المؤرخ، المتقدم النفي، المراد الأصولي الأدب، المتقدم باللغة العربية، الحفاظ للغات. له اعتناء بكتاب ميبوب، وختصر (مستشفى الغزالي)، وله على مشكلاته حوالى (2).

20- أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي، عرف بابن المزين (ت 656 هـ).

الفقه المالكي البادر المتقدم، المتقدم المعرفي الحافظ العدل. انتقل إلى المشرق، ونزل الإسكندرية واستوطنها ودرس بها، واتبع الناس بها ويكتب من تصانيفه الجليلة (الفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم) (الجامع لمقاصر علم الأصول) (4)، وغيرها (5).

21- أبو المطرف أحمد بن عبد الله بن عميرة المخزومي البندسي (ت 658 هـ).

تفتت في العلوم، ونظر في العقليات، وأصول الفقه، ومثال إلى الآدب، فرع فيه، وهو إلى ذلك فقيه محترف مكثر، مضطلع بالأصول، قائم على العربية واللغة. له تعقيب على كتاب المعجم في أصول الفقه للفاخرة (1)، قال عنه الغزالي: "وقد رأيت له تعليقاً على كتاب (المعجم في أصول الفقه) لا يأس به، وهو جواب لسؤل سائل، وهو مكميل لعشرة أبواب حسبا سأل السائل" (7).

(1) أرج الذهبي في السير: 820/ 17، ومن المراجع في النشأة: 68/ وقائته بعام 945 هـ.
(2) البلقاء: 83، بعثة النهضة: 309/ 1، السيرة: 184، طبقات الأصوليين: 17/ 2.
(3) البحوث المحيط: 7/ 8.
(4) ذكرى معاوية في المفهم، وأدخل عليه كثيراً. انظر: ج 1 ص 101. وفي تحقيق المراد للعلائي ص 81، ومعجم الأصوليين: 187/ 1. الوصول إلى علم الأصول.
(5) أرج الذهبي: 1150/ 7، شذرات الذهب: 7/ 473، الدبيبة: 141/ 1، السيرة: 194.
(6) الإجابة: 1/ 178/ 1، نفع الطبول: 314، الدبيبة: 1/ 207/ 5، أبو المطرف أحمد بن عميرة المخزومي للدكتور محمد بن شريف الحنا: 298-299.
(7) عنوان المراجع: 301.

المؤسس العلمي لدار البحوث "دبي"
22- أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري الغناطي، يعرف بالخالворот (ت 579 هـ)。
من الفقهاء البحريين القدامى، متفقين في جملة معارف، أخذ بحوزه من كل علم، حافظ للتفسير والحديث، مكتب على العلم تحسينا وإفادة. له شرح مستصفى الغزالي في الأصول.

23- أبو محمد عبد الخميس بن أبي البيركات بن عمران الصدفي الطربلسي (ت 682 هـ).
الفقيه المالكي، العمدة الأصولي، العالم المتلف. تولى الخلفة النبوية بينون بعد عودته من المشرق، وله مصنفات جليلة، منها (جلاء الالتباس في الرد على نفاة القياس).

24- أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي الصنملي (ت 648 هـ).
الإمام الخالворот الفاعل، المؤلف المتلف، شيخ الشيوخ، وعمدة أهل التحقيق والرسوخ. ومصنفات في المذهب والأصول وغيرها شاهدة له بالنيبوع والتبيل، أبدع للملكية في الأصول وفما وردا، مثل (تنبقي القرصلا وشرحه) و(تفسير الأصول في شرح الاستفعا)، و(ال็ด منظوم في الحصص والعموم) وكلها مطبوعة متداولة.

25- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الأنصاري الجزيزي، نزل تونس.
(كان حيا سنة 684 هـ).
الفقيه العالم المتلف، الأصولي المنطقي النظر، ووصفه ينعيش في رحلته بشيخ الشيوخ، وبقية أهل الرسخ، ذي التصانيف الكثيرة، والمعارف الغزيرة. أخذ علماء إفريقية من العربية والبيان والأصولين والجدل والمنطق، وألف في كل ذلك، له في الأصول.

المؤرخ العلمي لدار البحوث "قبب"
(رفع المظالم عن كتاب المعالم) وهو المعالم الأصولية لفخر الدين الرازي، رد عليه المطرف أحمد بن عميرة في تعقيبه عليه.

26- أبو جعفر أحمد بن محمد ابن سعدة العامري، من أهل غربة (ت 690هـ).
من أهل النظر السديد، والبحث الأصولي. كان فقهه مطليعاً، قائماً على المسائل، مشاركًا في كثير من الفنون، رياح من العربية. استظهر كتاب (التلفيق)، وأقرأ الفقه والأصول، وشرح (مستوصف الغزالي) شرحًا حسناً.

27- أحمد بن خلف بن وسول، بنعت برجالي (كان حياً أواخر القرن 7هـ).
الفقيه الحافظ المشارك. ألف في الأصول والأحكام (كتاب (الفصول في علم الأصول) ضمنه تسعة فصول من أصول الفقه، وباقيه في الفقه بدأ بالطهارة.

28- أبو بكر بن زكريا بن يحيى بن يوسف بن حماد الشريف الحسيني.
الفقيه الزاهد المشهور بالشريف (ك)، شرح برهان الإمام في كتاب سماه (كتابة طالب البيان في شرح البهاء) (1)، جمع فيه بين شرحي المازري والأبياري.

مؤلفو القرن الثامن:
1- أبو الفتح محمد بن علي بن وهب الفشراوي المنفلوطي المنعوت بتقي الدين بن
دقيق العيد المالكي الشافعي (ت 707هـ).

(1) الدبيج: 178/8، مجمع المؤلفين: 1/78، تراجم المؤلفين النونيسي: 8/27
(2) الإباح: 1/174، الديباج: 1/184، طبقات الأصوليين: 2/98
(3) الدبيج: 1/2
(4) يجري تفقيه الآن بالاشتراك على نسختين مغريبتين.
(5) لم ألق على ترجمته فيما بين باديء المصاد.
(6) محطم خزانة الفضريين بفاس قبل السفر الثالث منه، وفي الخزانة العامة بالرباط، ومكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة صورة (فيلم) عنه. وتوجد نسخة عنه بمكتبة بريد هونيسما بهولندا تحت رقم 280.7. انظر:
(7) طبقات الشافعية الكبرى: 5/192.

المؤتمر العلمي لحاج البحوث "دبي"
تفرد بمعرفة العلوم في زمانه، والرسوؤس فيها. تفقه بمذهب مالك والشافعي، فحقق المذهبين واقتي فهماً. ولد بطول في علم الحديث وعلم الأصول واللغوية، وسائر الفنون. صنف تصنيف رفيعة سارت بها الركيزة، يتعلق ببعض الأصول منها: شرح لمقدمة المطيري في علم الأصول، وشرح منتهى الوصول وابل لأين الحاجب، ونسب إليه الخوانساري مختصرًا جيداً للمحصول.

2- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد البقوري.

الإمام الفقيه، الفذوة الفهماء، أحد من الفراعين وغيره، واقتصر فروقه وربتها وهذها، وطبع بعوان: تهذيب الفروق.

3- أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزهر النفي الغرانيتي.

انتهت إليه الرياسة بالأندلس في صناعة العربية، وتحوير القرآن، ورواية الحديث، مع مشاركة واسعة في الفقه والتأفس، والخوض في الأصول، شرح الإشارة للإمام الباقي في الأصول.

4- عز الدين الحسن بن أبي القاسم النيالي.

---
(1) طبقات الشافعية الكبرى: 9/916/91، هديه الهمان: 3/140، طبقات الأصولين.
(2) في روضات الجناة: 1/3/731.
(3) قال المفيد: والمقري زية إلى بقورة - بعده مفرحة، وناف مشودة، وراغ مهملة - بعده جنس.
(4) الدبيش: 2/5/136، النجمة: 1/131، ملحة الفقه الماليكي: 1/158.
(5) نشرته وزارة الأوقاف الغربية في مجددين.
(6) الذيل والتكملة س-1 ق-1، الإحاطة: 1/149، الدبيش: 1/111، 1/11.

المؤسس العلمي لدار البحوث: "عبي"
المصادر الأصولية عند الهاشمية: دراسة في النشأة والمكونات والخصائص

قاضي قضاة بغداد، الإمام الفقيه الأصولي البارع، النحو واللغوي المتمكن، ذو التصنيف المعتمدة في الفقه والأصول والطب، له كتاب (الإمداد في أصول الفقه) (1).

5- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الأوفيي المريسي، يعرف بابن الواقف (ت 781هـ).

الشيخ الاستاذ المفتون، أصل المعرفة، مطلع متبحر لا يتغير غباره، اقرأ التعاليم والأصول والطب بقرناته، فانتفع الناس به، ودو ان وصدق، له (أبو كارك الفكاري في الأصول) (2).

6- أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن عبد السلام الربيعي التونسي (ت 781هـ).

الفقيه المعشر الأصولي، اختصر (التفريع) لأبن الجلاب في الفقه، وقواعد الإمام القرافي (القراني) (3).

7- أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي المراكشي الشهير بابن البيضاء (ت 731هـ).

الإمام الفقيه المشارك، المتكلم الأصولي النظار، المفتون في علوم نهائية وعقلية، له تأليف في مختلف الفنون، منها في الأصول: حاشية على منتدي الوصول في علم الأصول، وشرح على تنقيح القرافي (4)، ورسالة في الجدل والأصول (5).

8- أبو القاسم قاسم بن عبد الله بن محمد بن بنكاشي الاستاري الجبالي (ت 713هـ).

الفقيه المالكي المشارك، نسب وحده في إصالة الرأي، ونفوذ الفكر، وجودة القريحة،

المؤسس العلمي لدار البحوث "دبي"
وسَدَّد الفهم، أقرَّ عصره بمدينة سبأنة الأصول والفرائض، وله تأليف، منها: (آئوار البرق في تعقب مسائل الفوائد والفرق) (1) مطبوع مع كتاب الفرق.

- أبو محمد عبد الحكيم بن أبي الحسن بن عبد الملك بن المراكشي (ت 723 هـ).

من أهل المعرفة بالفقه والقياس على الأصول، بث في الاتنسل علم أصول الفقه، وتنفع به، من مؤلفاته: (المباني المتعلقة في ترتيب العلوم الفقهية)، (الدراسات المبسطة في مقدمة الأثار من الجواهر) (2).

(المباحث البدية في مقتضى الأمر من المعرفة) (3).

- أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد النور الحميسي التوسي (كان حيا سنة 726 هـ).

الإمام الفقهية المبرز، المتوفى في سائر العلوم، وله في علوم شتى، لل تقليد كبير في سفرين على الحاضر في الأصول) (4).

- أبو جعفر أحمد بن الحسن بن علي الكلاعي، من أهل بلاد مالقان، يعرف بابن الزيات (ت 728 هـ).

الخطيب المتصرف الشهير، العالم المتوفى المحقق، المشارك في الفقه والتفسير واللغة، الباحث في الأصول، ذو التصنيف الغزيرة، له (الصفحة الوسيمة والمنحة الجسيمة) تشمل على أربع قواعد: اعتقادية، وأصولية، وفرعية، وتفعيلة) (5).

- أبو علي ناصر الدين منصور بن أحمد الزواري المنشداني (ت 731 هـ).

العالم المتوفى المجتهد، آخر رجالات الكمال بإفريقيا والمغرب الأقصى، رحل إلى المشرق صغيراً، فقرأ به الأصول والفرق دراسة وتفقها، وله منها حظ وافر) (6).

المؤرخ العلمي لحوار البحوث "دبي"
ابن عبد السلام، وانتفع به، وروى عن ابن الحاجب، وهو أول من أدخل مختصره الفقهية إلى بجاية، ومنها انتشرت سائر بلاد المغرب، له شرح على رسالة ابن أبي زيد لم يكمل (1) واجبر في الأصول (2).

13 - أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد السنيسي الفيكي (ت 736 هـ).

رحل إلى شيخ المالكية الشهاب القرافي، فجال معه في المنقول والمحفوظ، فحفظ الحاصل وقرأه مع المحفوظ، وأجاز له القرافي بالإمامية في علم الأصول، وأخذ له في التدريس والإفادة (3)، ألف في الأصول كتاب (تلميح المحفوظ في علم الأصول) (4)، خص فيه (المحفوظ) للفيخر الرازي، قال عنه: حريته في أيام الامتناع، وسهله بامثلة، ولم يستعداً (نخبة الوافل في شرح الحاصل في اصول الفقه) (5) وغيرها.

14 - أبو القاسم محمد بن أحمد بن زجي الكبجي الغزالي (ت 748 هـ).

الفقية الحافظ، الإمام في الأصول والفقه والتفهيم واللغة، القائم على التدريس، المشغول بالنحو والتفسير واللغة، نابغة عصره في سائر الفنون، له مصنفات نافعة (6).

منها في الأصول كتابه القيم (تقريب الوصول إلى علم الأصول) (7) وهو مطبوع.

________________________
(1) عناوين الدراسة: 120، الشجرة: 217.
(2)المعيار الغربي: 389/222.
(4) نيل الأنبياء: 529، كتاب الغرير: 379.
(5) قال صاحب كتاب العمر: 743. وفي مكتبة الجامع الأعظم بين أيديه أوراق من شرح ابن راشد على تأليف في أصول الفقه ضمها المجموع رقم 5/3 من الرواية 521 إلى الرواية 522. وهي كانت من نخبة الوافل هذا.
(7) له مختصره جزاء (تقريب الوصول) بالحزمة المالكية بالرازي تحت رقم 11872. مؤلفه مجهول، وقعت عليه وصورة.
15- أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن التلخليطي الفاسي (ت 744 هـ).
كان إماماً في أصول الفقه، مشاركاً في الأدب واللغة والحديث، مستحضراً للفقه،
اعتني بـ (تفنيد الفصول) للقرافي، وله عليه تخفيف وشرح مفيد (1).
16- أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم القبسي الصفافي، شمس الدين
(ت 744 هـ).
كان عالماً نبيلاً متفناً عارفاً بالأصول، أقر العلوم بحلب وبه وفاته، شرح مختصر ابن
الحاج في الأصول (لم يتم) (2).
17- أبو عبد الله محمد بن محمد بن مهارون الكتاني الشمرواني التونسي
(ت 750 هـ).
علم من إعلام المعارف، إمام في الفقه وأصوله، وعلم الكلام وفصوله، رحل وعاد من
رحلته بعلم غزير، في الجزائر والعمري، فنبع الله بعلمه بشراً كثيراً، شرح مختصر
ابن الحاج في الأصول، وشرح الحاصل أيضاً (3).
18- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الشريف التلمسياني (ت 772 هـ).
العلامة المحقق الظاهر، فارس المحقق والمفكر، صاحب الفروع والأصول، كان آية
القيام بتحقيق العلوم وإتقانها، ألف تأليف منها كتابه النفيس (مفتاح الوصول إلى بناء
الفروع على الأصول) وكتاب (مئات الغلف في الأدب) (4).
19- محمد بن الحسن بن محمد المائي النحوي المكسي (ت 771 هـ).
من أئمة الملاقي شيوخ العربية، وكان مهتماً بالعلم وتحقيقه، له شرح متنهي

(1) توجد نسخة من هذا الشرح بدار الكتب المصرية برم 800 أصل الفقه (مجلد كبير)، الدبيبة.
(5) توجد نسخة من فتحة ابن تراث كتاب رقماً 1/2، وطبع من المفتاح بعنوان محمد علي
فركوس.

المؤرخ العلمي لمارا البيوش "ديب"
المصادر الإصلية عند المالكية: دراسة في النشأة والمدونات والخصائص

الوصول والأمل لابن الحاجب (2)، وفي بعض المتصور (1)، وشرع في شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي.

20- أبو زكرياء يحيى بن موسى الرهوني (ت 772 هـ).

ولد في بلاد المغرب، ثم انتقل إلى القاهرة (143)، كان إماماً في أصول الفقه والمنطق وعلم الكلام، اديباً بليغاً، ثاقب الذهن، بارع الاستنباط، انفرد بتحقيق مختصر ابن الحاجب الأصلي (4)، وله عليه شرح حسن مقيد، سماه (تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول) (5).

21- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عسكر البغدادي، شمس الدين (ت 776 هـ).

حامل لواء المالكية ببغداد، كان فاضلاً في الفقه، متفقاً لعلم الأصول والجداول والمنطق واللغة، له تأليف مقيدة، كتبته فيه علم الفقه، وشرع مختصر ابن الحاجب الأصلي (6).

22- أبو عبد الله محمد بن عبد الله التلميذ الغزاني، يعرف بلسان الدين بن الخطيب (ت 777 هـ).

الأديب البازع، الأديب الأريب، الشبيه في العلماء، الحامل لواء المتشاور والمظوم، صاحب الفنون المتعددة، والتصانيف العجيبة، له الفضيلة في أصول الفقه، سماها (الحلل).

(1) كشف القطبون: 20، هديه العارفين: 165.
(2) الدور الكامنة: 4/45، بقية الرعاية: 477/1، نيل السماج: 448.
(3) الظر: المعاوض: 37/1، الدور الكامنة: 4/201.
(4) الدبيح: 2/326.
(5) صدر الخبر عن دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء النزاع بذبيحي تحقيق النحات المهاجري شهابي.
(6) الديبج: 2/327، الفجيرة: 424، الفكر السامي: 249/2.

المؤسس العلمي لدار البحوث "الجني".
الموقع في اللمع المنظومة (1) نظم فيها كتائب (اللمع) لـ الشريني في الف بيت في أصول الفقه (2).

23- محمد بن محمد بن علي الغماري المالكي المصري الملقب بشمس الدين (ت 767 هـ) (3).

البارع في النحو والعربي، القوي المشاركة في فنون الأدب والأصول والتفسير والفرع، له شرع على منح تصريح ابن الحاجب الأصلي، يعرف بـ (مختار الغماري) يدل على فضله وفروضه.

24- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن مرزوق العجسي التلميذي الشهير بالخطيب والخزرجي والخزرجي (ت 781 هـ).

من أكابر فقهاء الملكية في عصره، مشارك في فنون من أصول فروع وتصنيفات، رحل وحج وجاور، ولقب الجلدة، ورع في الطب والرواية، ولد أفاضل، منها (شرح العمدة للناشيا في الأصول) (4) وغيرها (5).

25- أبو سعيد فرح بن قاسم بن أحمد بن لب التغلب الغزالي (ت 782 هـ).

شيخ شيخ غزالة، العالم المتفنن، انفرد برئاسة العلم، وكان إليه المفعم في الفتوى.

(1) نجوم مخطوطة بالخزرجية بالمغرب تحت رقم 78 خروج.


(3) ذكر في بعثة الرواية، فوائد سنة 768/9.

(4) طبقات الأصوليين: 173، 20.


المؤرخ العلمي لـ د. محمد عبد الحليم
كان إماماً في أصول الدين وأصول الفقه (1)، له تأليف مفيدة، منها (الطرد المسمى على الخيل المرفوعة) (2) وهو شرح لمنظمة لسان الدين بن الخطيب (الألفية في أصول الفقه).

26- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللمعي العاملي الشهير بالشاطبي (ت 790 هـ).

العلامة المحقق النظر، الفقيه الأصولي المفسر المحدث، أحد الجحايدة الإثبات، والعلماء النقاب (3) له تأليف نفيسة، اشتملت على تحريرات وتحقيقات تأثيرة، منها كتاب
(المواقف) الذي لا نظير له في علم المقدمة وأسرار التشريع، وهو مطبوع.

27- أبو العباس أحمد بن عمر بن هلال الريحاني (ت 795 هـ).

الإمام العالم الفاضل، المتفنن في الفقه والأصول العربية، له مختصر ابن الحاجب
الأصلي شرحان، له تأليف مستقل على الأشكال الأربعة التي في مختصر ابن الحاجب
الأصلي، سماه (رفع الأشكال، عبا في المختصر من الأشكال) (4).

28- برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشهير باهر فرحون (ت 799 هـ).

الإمام العالم القدوة، المتفنن في الفقه والأصول العربية، له تأليف مشهورة، غاية في
الإجادة (5)، منها اختصاراً تنقيح القراني الذي سماه (إقليد الأصول) وصل فيه إلى
النHASX (6).

---
(2) تواجد من هذا الشرح نسخة فريدة بالقراني المخزون بالمحور، وتمت بدي صورة منه.
(6) نيل الابنهاج: 24.
مؤلف القرن التاسع:

1- أبو العباس أحمد بن محمد بن عطاء الله الزبيري الإسكندرى، شهر باين التنسي (ت 870 هـ).

الإمام العلامة المحقق الفاضل، الفقيه العارف بالأخلاق، تولى قضاء المالكية بالقاهرة والإسكندرية، وصدرت عنه تأليف وتقريب، منها: شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي (1) ومختصر التكث على البرهان (2).

2- أبو عبد الله محمد بن محمد بن عزة الزكاري التونسي (ت 880 هـ).

أحد أقطاب المالكية بإفريقيا، الباحث في الفقه والأصول واللغة، الشهير بالجد والاجتهاد وملاءة الشيوخ، الحائر من كل فن، وبادر نصب (3)، ألف تأليف نافعة، منها في الأصول: مختصر في أصول الفقه (4)، ونظم في أصول الفقه (5).

3- أبو البقاء بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز إسماعيلي (ت 885 هـ).

حامل لواء المذهب المالكي، بصري، الفقيه الحافظ، المحقق المطلع الفهماة، ذو التأليف الفضيلة، أسهمًا شرحاً والثلاثة على مختصر خليل، وفي الأصول: شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي (6).

4- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضري الإشبيلي الأصل، التونسي.

المولد (ت 888 هـ).

الإمام الجهبزم، الحافظ المطلع، المتبحر في شتى صنوف المعرفة، المؤلف في سائر العلوم، له في علم الأصول: شرح رجب لسان الدين بن الخطيب في أصول الفقه (7).

(2) البحر الهيثم: 8/1.
(3) إنظر: البستان: 190-201.
(5) توضيح الدبيبة: 56.
(7) خالد عن لسان الدين بن الخطيب في الإحاطة: 270 و17، شرح في هذه الأيام في شرح الرجاء الصادر عن في أصول الفقه، بشيء لا غاية وراءه في الكمال، انظر: نيل الأبهجات: 251، الشجرة: 282.